

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة 9448

الجمعة، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس السيد موريتي/السيد فرانسوا دانيز . . . . . (البرازيل)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي . . . . . السيد شولغين

إكوادور . . . . . السيد إيسكويار أولوري

ألبانيا . . . . . السيد ستاستولي

الإمارات العربية المتحدة . . . . . السيدة الشمسي

سويسرا . . . . . السيد هاوري

الصين . . . . . السيد تيان بنغ شو

غابون . . . . . السيدة أويي

غانا . . . . . السيدة وليامز

فرنسا . . . . . السيدة ماير

مالطة . . . . . السيد دو بونو سانت كاسيا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيد روجرز

موزامبيق . . . . . السيدة تريغو

الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيد بايز

اليابان . . . . . السيد ناغانو

## جدول الأعمال

## صون السلام والأمن الدوليين

السلام عن طريق الحوار: مساهمة الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية في منع نشوب

المنازعات وتسويتها بالوسائل السلمية

رسالة مؤرخة 3 تشرين الأول/أكتوبر 2023 موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة

للبعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة (S/2023/732)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-31480 (A)



استؤنفت الجلسة الساعة 15/10.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أذكر جميع المتكلمين بألا تزيد بياناتهم على أربع دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. وستنبه الأعضاء الومضة المثبتة على أطواق الميكروفونات المتكلمين لإنهاء ملاحظاتهم بعد أربع دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

**السيد روبيدياس بيريس (شيلي) (تكلم بالإسبانية):** تشكر شيلي البرازيل على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة، وقد أحطنا علما بالبيانات التي أدلى بها حتى الآن.

وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الذي اعتمده جميعا في سان فرانسيسكو، يمكن للمنظمات الإقليمية التي تتسق أنشطتها مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها أن تعمل من أجل صون السلام والأمن الدوليين. وتعزيز الهيئات الإقليمية هو أيضا جزء من خطة الأمين العام الجديدة للسلام، فيما يتصل باستعداداتنا لضمان أن يترك مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في العام المقبل أثرا تحويليا. وفي هذا الصدد، نقدر الدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين من خلال العمل كمنابر طبيعية لعقد الاجتماعات والتعاون وتبادل الآراء بين أعضائها. ويقوي ذلك الثقة بين أعضاء تلك المنظمات ويعزز السلوكيات المؤسسية التي يمكن التنبؤ بها، مما يقلل من عدم اليقين ومخاطر المواجهة.

وفي مواجهة الأحداث العالمية الراهنة، ثمة حاجة إلى تدابير مبتكرة للتصدي لأخطار الحرب والتهديدات الأمنية، والكثير منها ذات طابع عبر وطني، مثل الجريمة المنظمة ومختلف تداعياتها. ونعتقد أن أفيد الطرق لمعالجتها هي التعلم من الآليات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة للتعاون والثقة المتبادلة والمعرفة والمساعدة. وعلى وجه التحديد، نعتقد أنه عندما نتعاون ونتبادل الآراء داخل المنظمات الإقليمية بشأن المجالات ذات الاهتمام المشترك، مثل نزع السلاح وإدارة الأزمات وحماية البيئة والتنمية الاقتصادية، فإننا نسهم في بناء الاستقرار داخل المناطق وإقامة علاقات إيجابية طويلة الأجل وتشجيع التسوية السلمية للمنازعات والتي عن استخدام العنف لتسوية المنازعات.

وعلى نفس المنوال، نعتقد أنه يمكن لمجلس الأمن أن يشجع بنشاط تطوير وتعزيز الاتفاقات الإقليمية الرامية إلى تعزيز السلام والأمن من خلال تقديم الدعم السياسي والدبلوماسي للأطراف المشاركة في التفاوض على تلك الاتفاقات وتنفيذها. وفي الوقت نفسه، وفي سياق الاتفاقات الإقليمية، يمكن للمجلس أيضا أن يقوم بدور الوسيط والميسر في تسوية المنازعات عبر تعزيز التنفيذ الفعال للاتفاقات وتشجيع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها. ويمكن أن يشمل ذلك الدور بذل مساع حميدة وزيرة المناطق المتضررة من النزاع. وفي هذا السياق، فإن المنطقة التي ينتمي إليها بلدي شاركت حسب الاقتضاء، إلى جانب جهود الأمم المتحدة، في مبادرات أدت إلى إبرام اتفاقات سلام مهمة. ولذلك، أود أن أبرز ما ذكره رئيس الدولة السابق لبلدي والمتكلمون الآخرون هذا الصباح فيما يتعلق بالتوقيع على إعلان برازيليا الرئاسي. وفي هذا الصدد، من الجدير بالذكر أن المجلس أظهر لنا، تاريخيا، قدرته على تنسيق عمله مع الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، مثل الاتحاد الأفريقي، للتصدي بصورة مشتركة للنزاعات والتهديدات للسلام.

من ناحية أخرى، ينبغي أيضا ملاحظة أن الآليات المخصصة والمواضيعية، مثل مختلف مجموعات الأصدقاء والأفرقة العاملة المشاركة في تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، يمكن أن تكون أيضا قوة دافعة لتشجيع إحداث تغيير كبير وتوطيد السلام. وتسلط تلك الكيانات الضوء على الأسباب الجذرية للتمييز والاضطهاد ضد المرأة في أجزاء كثيرة من العالم وتوفر مبادئ توجيهية لمختلف الجهات الفاعلة المعنية لوضع خطط عمل تهدف إلى تعيين نساء في مناصب صنع القرار ذات الصلة.

ختاما، في سياق خطورة الحالة الأساوية التي تتكشف حاليا في قطاع غزة، نأمل أن تتاح الفرصة للهيئات الإقليمية لإظهار دورها الحاسم في حماية القانون الدولي ومبادئ الميثاق.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

**السيد مساري (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد إيطاليا البيان الذي سُدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

رابعاً، يجب الاعتراف بإسهام المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في السلام ودعمها في القيام بذلك. وتضطلع البلدان الأفريقية التي تشارك في بناء السلام وحفظ السلام بمسؤولية متزايدة عن السلام والأمن الدوليين. وستواصل إيطاليا دعم منظومة السلم والأمن الأفريقية من خلال برامج المساعدة المالية والتدريب وبناء القدرات، فضلاً عن التشديد على أهمية تأمين موارد يمكن التنبؤ بها لعمليات السلام التي تقودها أفريقيا.

أخيراً، ينبغي معالجة مسألة تمثيل أفريقيا داخل مؤسسات الأمم المتحدة، مع الإشارة تحديداً إلى مجلس الأمن، كجزء من الهدف الشامل المتمثل في جعل المجلس أكثر تمثيلاً وديمقراطية وشفافية وفعالية وخضوعاً للمساءلة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

**السيد إرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):** نهنيّ البرازيل على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر ونشكر مقدمي الإحاطات على أفكارهم الثاقبة.

في عالمنا المتغير باستمرار، الذي لا تزال فيه تداعيات النزاع المسلح تتزايد من حيث نطاقها وشدتها، تبرز أدوات الدبلوماسية والحوار بوصفها أكثر الأدوات فعالية التي لدينا لتسوية النزاعات. ويتوقف ضمان السلام من خلال الحوار على الالتزام الثابت بالقانون الدولي والإيمان الذي لا يتزعزع بالمبادئ المبينة في ميثاق الأمم المتحدة.

وترتكز السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية على التزام قوي بالقانون الدولي والميثاق. ونعطي الأولوية للاحترام المتبادل وتنمية علاقات الجوار وتعزيز التعاون، والأهم من ذلك، النظر للحوار باعتباره حجر زاوية في حماية السلام والأمن الدوليين والإقليميين. وانخرط إيران الاستباقي في الشؤون الدبلوماسية، ولا سيما مشاركتها الهادفة في المفاوضات بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة، شهادة على التزامنا الثابت في هذا الصدد. مع ذلك، فإن انسحاب الولايات

تؤكد سيناريوهات الأزمة المدمرة الحالية الحاجة الملحة إلى إيجاد طريقة لتغيير النموذج من إدارة الأزمات إلى منع نشوب النزاعات. كما أنها تظهر أهمية العمل على ثلاثة مستويات من الثقة في العلاقات - بين الدول، وبين المؤسسات والمواطنين، وبين الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وبوسع المنظمات الإقليمية تعزيز دائرة الثقة على جميع تلك المستويات وسد الفجوات بين المجتمعات والسلطات الوطنية ومنظومة الأمم المتحدة. وأود أن أسلط الضوء على أربع نقاط.

أولاً، إن الشراكات المتينة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ضرورية لتعددية الأطراف الفعالة. وإشراك المنظمات الإقليمية في منع نشوب النزاعات وتسويتها بالوسائل السلمية يخدم مصالح الأمم المتحدة ومجلس الأمن. ولذلك، تؤيد إيطاليا تأييداً تاماً رؤية الخطة الجديدة للسلام - وهي نظام واسع النطاق ينطلق من القاعدة لمنع نشوب النزاعات يستند إلى وضع استراتيجيات وطنية تركز على حقوق الإنسان وسيادة القانون وتستفيد من دور المنظمات الإقليمية وتتلقى دعماً فعالاً وملموساً من الأمم المتحدة، بما يكفل العمل بصورة تضامنية ومتكاملة.

ثانياً، يمكن للمنظمات الإقليمية أن تُحدث تغييراً في جميع اللبانات الأساسية لمنع نشوب الأزمات وتحقيق السلام المستدام، بما في ذلك التنمية وسيادة القانون وشمول الجميع وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتمكين. والتنسيق بين المنظمات الإقليمية يجعل ذلك العمل أكثر فعالية. والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي مثال رائد في ذلك الصدد.

ثالثاً، إن لجنة بناء السلام في وضع فريد يمكنها من دعم الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وللاستفادة من تلك الطاقات الكامنة، يجب أن يكون بوسع صندوق بناء السلام تقديم مساعدة ملموسة وحلولا للمنظمات الإقليمية التي تلجأ إليه، بما في ذلك التمويل الكافي لأنشطة بناء السلام. وقد ضاعفت إيطاليا من فورها مساهمتها السنوية في الصندوق، وهي ملتزمة بضمان تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لبناء السلام، بما في ذلك من خلال اشتراكاتها المقررة في الأمم المتحدة.

الجمود، يجب على مجلس الأمن الآن أن يتحمل مسؤوليته وأن يتخذ إجراء حاسماً لمعالجة المحنة المستمرة للشعب الفلسطيني.

في الختام، يجب على مجلس الأمن أن يكفل امتثال قراراته للقانون الدولي والميثاق وتجسيدها للمصالح الفضلى للمجتمع الدولي بأسره. ومن الضروري ضمان استخدام تدابير المجلس، ولا سيما تلك الواردة في إطار الفصل السابع، كملاذ أخير ومنع استغلالها أو التلاعب بها سياسياً. وينبغي عدم اللجوء إلى تلك التدابير إلا عندما تكون ضرورية حقاً للحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وذلك سعياً إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، على النحو المبين في الفصل السادس من الميثاق.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

**السيد سابو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية):** نشكر البرازيل على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن موضوع إسهامات الآليات الإقليمية في السلام والأمن. وأود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات والممثلين الذين تكلموا قبلنا هذا الصباح.

نعرب عن تقديرنا لصياغة موضوع اليوم بطريقة تشمل طائفة واسعة من الأنشطة التي تغطي مسألة السلام والأمن. وفيما يتعلق بدور الآليات الإقليمية في السلام والأمن، أود في المقام الأول أن أذكر السمة الأساسية التي تميز الآليات والمنظمات الإقليمية. تسترشد المنظمات الإقليمية وعمليات صنع القرار فيها أساساً بالتضامن والمشاركة على قدم المساواة. وبالإضافة إلى ذلك، تتيح المنظمات الإقليمية النظر بشكل كاف في السياقات المحلية والسياسات والبرامج ذات الصلة. وفيما يتعلق بالجوانب المحددة للسلام والأمن، نعتقد أن القضاء على الفقر وإقامة نظام حكم يركز على الحريات الأساسية ومبادئ استيعاب الجميع والمشاركة المتساوية هما أساس السلام والأمن. ويوم السلام عندما تكون التنمية مستدامة وعندما تشارك جميع قطاعات المجتمع، ولا سيما النساء والشباب، في شؤون بلدانهم.

وبالانتقال إلى منطقتنا، فقد أنشئت منظومة السلم والأمن الأفريقية وفي صميمها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي،

المتحدة غير القانوني وغير المسؤول من خطة العمل، وما تلاه من إجراءات لاحقة من قبل الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، في انتهاك لالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015)، شكلاً تحدياً كبيراً وأساسياً للاتفاق. ومن المؤسف أن هذا التحدي قد استمر بسبب المطالب المفرطة من جانب الأطراف الغربية وإقحام مسائل غير ذات صلة. ومع ذلك، لا تزال العودة إلى التنفيذ الكامل للاتفاق ممكنة إذا تمكنت الولايات المتحدة والدول الأوروبية الثلاث من إظهار المسؤولية واتباع نهج عملي.

يسرنا أن نعلن أن جميع القيود المتبقية على أنشطة القذائف وتصدير واستيراد الأسلحة والمعاملات المالية التي تشمل بعض الإيرانيين والكيانات الإيرانية قد رُفعت تماماً قبل يومين، ولم تعد هذه الأنشطة والمعاملات خاضعة لأي قيود من جانب المجلس. ونثق بأن الدول الأعضاء ستفي بجد بالتزاماتها بموجب المادة 25 من الميثاق وستحترم إنهاء القيود، على النحو المنصوص عليه في القرار 2231 (2015).

تتطلب الحالة الفلسطينية اهتماماً دولياً عاجلاً. فعلى مدى عقود، عانى الفلسطينيون من الاحتلال والعدوان والتمييز وسياسات الفصل العنصري على أيدي النظام الإسرائيلي. ويشهد المجتمع الدولي اليوم تصاعداً مروعاً آخر في الفظائع والعقاب الجماعي للشعب الفلسطيني في قطاع غزة على يد النظام الإسرائيلي، ولا سيما الهجوم الإرهابي الشنيع على "المستشفى الأهلي". إن الاستهداف المتعمد لمستشفى، في انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني، جريمة حرب بكل تأكيد. وبالمثل، فإن القتل العشوائي للأبرياء في غزة، بمن فيهم النساء والأطفال، خلال القصف الجوي المستمر منذ 14 يوماً، والذي دمر البنية التحتية الحيوية والمدنية، يشكل جرائم حرب ذات طابع بالغ الخطورة.

ونشعر بخيبة أمل كبيرة إزاء عجز المجلس عن اعتماد مشروع قرار أساسي يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار ومعالجة الحالة الإنسانية الكارثية في فلسطين. ونحث الأمم المتحدة ومجلس الأمن على اتخاذ إجراء عاجل لوضع حد للمأساة التي تتكشف، والتي تشكل إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وبعد سبعة عقود من

الأطراف، كما أنها يمكن أن توفر منبرا لتسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من أجل معالجة الأسباب الكامنة وراء العنف وانعدام الأمن، فضلا عن الروابط بين المناخ والسلام والأمن. وللنهج الشامل حيال منع نشوب النزاعات وبناء السلام الذي تقوم عليه الخطة الجديدة للسلام تداعيات أيضا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وفيما يتعلق بمجلس الأمن، نقدر الجهود الجارية لتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية. وعلاوة على ذلك، فإن توسيع مجلس الأمن الموسع ليضم عددا أكبر من الأعضاء المنتخبين سيضيف عليه مزيدا من الشرعية ويجعله ممثلا بصورة أفضل للحقائق والشواغل الاستراتيجية الراهنة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

وتماشيا مع السياسة الخارجية لإسبانيا واستراتيجيتها للإجراءات الخارجية للفترة 2021-2024 واستراتيجيتها للدبلوماسية الإنسانية المعتمدة مؤخرا، فإن منع نشوب النزاعات والوساطة يحظيان بالأولوية في أعمالنا في الخارج. وبالإضافة إلى ذلك، تلتزم إسبانيا بإصلاح وتعزيز تعددية الأطراف والتكامل الإقليمي بغية تحسين الحوكمة العالمية. وفي السنوات الأخيرة، عملت إسبانيا على وضع مشاريع إقليمية للوساطة تركز على دور المرأة. وعلى الصعيد الأيبيري - الأمريكي، أنشأنا، بالاشتراك مع المكسيك وعشرات البلدان الأخرى في المنطقة، الشبكة الأيبيرية - الأمريكية للوساطات، التي تسعى إلى توفير التدريب وإنشاء لجنة من الخبراء في مجال الوساطة. وبالمثل، ما فتئنا نعمل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وأود أيضا أن أذكر تحالف الأمم المتحدة للحضارات، الذي شاركت إسبانيا وتركيا في تأسيسه، والذي يسلط الضوء في خطة عمله للفترة 2019-2023 على أهمية الحوار بين الثقافات والأديان في منع نشوب النزاعات، فضلا عن دور الوسيطات في هذا السياق.

ولذلك، نعتقد أن المسائل التي تناولناها في مناقشة اليوم توفر فرصة هامة لتحديد الإسهامات التي يمكن تقديمها على الصعد الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية لدعم الهيكل المتعدد الأطراف، الذي

وهي تتضمن عناصر دبلوماسية وعسكرية على السواء، بما في ذلك القوة الأفريقية الجاهزة. ويرتكز ذلك الهيكل أيضا على معاهدات تشمل أطرا معيارية، بما في ذلك الصكوك الإقليمية المتعلقة بالتخريب والمرتقة والإرهاب والأمن السيبراني واللاجئين والمشاكل المتصلة بالنزوح. وتشمل منظومة السلم والأمن الأفريقية النظام القاري للإنذار المبكر ووحدة دعم الوساطة وفريق الحكماء. وعلى هذا الأساس، تضع المنظومة خطط القارة لتعزيز القدرة الإقليمية على منع نشوب النزاعات في القارة وحلها.

ومن المهم أن نلاحظ أن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أنشئ امتثالا للمتطلبات المعيارية لميثاق الأمم المتحدة. وكما اعترفت الأمم المتحدة في مناسبات عدة، أظهر الاتحاد الأفريقي، من خلال تلك الآليات، ميزة نسبية واضحة في إنفاذ السلام. ويتوافر الموارد المالية وغيرها من الموارد الكافية، يمكن لتلك الآلية أن تزيد براعتها في منع نشوب النزاعات وصنع السلام وعمليات دعم السلام وبناء السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. ولذلك، ينبغي للأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، المسؤول عن السلام والأمن العالميين، أن تضطلع بدورها الصحيح ومسؤوليتها للمساعدة في سد الفجوة في الموارد بإتاحة التمويل من الاشتراكات المقررة. وهذا موقف طال انتظاره. إن دعم الآليات الإقليمية مثل مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي يتخذ قراراته بمشاركة دوله الأعضاء وتوليها المسؤولية بصورة كاملة، سيساعد مجلس الأمن على تحقيق هدفه السامي المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة إسبانيا.

السيدة خيمينيث دي لا هوث (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): نحن ممتنون للبرازيل على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن دور المؤسسات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والاتفاقات الثنائية في منع نشوب النزاعات وحلها.

إن المنظمات والاتفاقات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وكذلك الاتفاقات الثنائية، مكملة للجهود المبذولة على الساحة المتعددة

الإصغاء إلى حكمتها. ولا يمكن التقليل من شأن القيمة المضافة للمنظمات الإقليمية، سواء كنا نتكلم عن الاتحاد الأفريقي أو الجماعة الكاريبية أو رابطة أمم جنوب شرق آسيا. فينبغي أن تؤخذ تجاربها في الاعتبار. وأود أن أتطرق بإيجاز إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا. إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي تشكلت في زمن الحرب الباردة والنزاع في جنوب شرقي آسيا، ولدت في بانكوك وأصبحت أساسا للسلام والاستقرار والتقدم. وهي تقوم على المعايير والقيم المشتركة، الراسخة في ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومعاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا، من بين أمور أخرى. وفي ذات الوقت تحرك الرابطة مصالح عملية ومشتركة. إننا نؤمن بنهج شامل للأمن يكون فيه التقدم الاقتصادي والاجتماعي حيويًا بقدر أهمية الاستقرار السياسي لرفاه شعوبنا، الذي تنشأ منه الركائز الثلاث لمجتمع رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونحن نحترم تنوعنا إذ نبني توافق الآراء. وقد أسهم كل ذلك في تحقيق السلام والأمن والاستقرار في جنوب شرق آسيا. ولذلك، فإننا نحترم ونرحب بأي منطقة ترسم طريقها لتحقيق السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي من خلال الوسائل السلمية ونرى قيمة كبيرة في المشاركة الأوثق بين المنظمات الإقليمية، لا لتوليد المنفعة المتبادلة فحسب، بل كذلك للإسهام في الاستقرار والازدهار العالميين. ومؤتمر قمة رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومجلس التعاون الخليجي في المملكة العربية السعودية مثال هام على ذلك.

ثالثا وأخيرا، يمكن لتفاعل إقليمي قوي متعدد الأطراف يركز على شراكات وثيقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن يقدم إسهامات هامة في السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. ونرحب بالشراكة الشاملة القوية بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة، كما نرحب بالشراكات الأوثق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى. ولكن يظل هناك الكثير الذي ينبغي عمله. فينبغي للأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، أن تعزز العمليات ذات التوجه الإقليمي بإشراك البلدان والمناطق المتأثرة فضلا عن أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، بما في ذلك البلدان المضيفة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، على سبيل المثال. ونرحب بتوصيات المجلس

أثبت في العقود الماضية أنه إطار لا غنى عنه لضمان الاستقرار والسلام والتنمية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

**السيد تشينداوونغسي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية):** بما أنني أتكلم باسم تايلند لأول مرة هذا الشهر، أود أن أهنيء البرازيل على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر وأن أشكر ألبانيا على رئاستها للمجلس في الشهر الماضي.

**بينما نتطلع إلى تنشيط الأمم المتحدة من خلال خطتنا المشتركة**

(982/A/75) والخطة الجديدة للسلام ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل، وعلى خلفية النزاعات والمواجهة في مختلف المناطق، يرحب وفد بلدي بهذه المناقشة المفتوحة الهامة لمناقشة الكيفية التي يمكن بها للترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية أن تزيد من إسهامها في تحقيق السلام والأمن في إطار جهودنا لتعزيز تعددية الأطراف. ويتوخى ميثاق الأمم المتحدة هذه الأدوار للترتيبات الإقليمية. وما علينا إلا أن ننظر إلى الفصلين السادس والثامن من الميثاق. وبالتالي، كيف نمضي قدما بتلك الأدوار؟ أود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط.

أولا وقبل كل شيء، إن حجر الزاوية الأساسي للسلام والأمن والاستقرار في أي منطقة - وفي الواقع في النظام العالمي - هو العلاقات الثنائية السلمية والمفيدة للطرفين، وخاصة بين الجيران. وكثيرا ما يقال إن السياج الجيد بين الجار والجار يجعل العلاقة بينهما طيبة، ولكن العلاقات السلمية والودية بين الدول والشعوب وأصحاب المصلحة هي في الواقع التي تولد المنفعة المتبادلة والثقة والاستقرار. ذلك الذي يصنع حسن الجوار على المدى الطويل. ولذلك، كان التركيز الأساسي للدبلوماسية التايلندية دائما على تعزيز العلاقات الودية مع جميع الدول - وخاصة جيراننا - بأن نكون أصدقاء للجميع ولا نعادي أحدا. وخارج منطقتنا، يحدونا أمل صادق في أن يستمر تعزيز علاقات الجوار الودية حيثما توجد أصلا وتنميتها حيث قد لا تكون قائمة.

ثانيا، إن أصوات المنطقة وآرائها ورؤيتها مهمة. فبلدان المنطقة تدرك جيدا أسباب تحدياتها المشتركة والحلول المناسبة لها، وينبغي

لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أساسية منذ إنشائها في تعبئة الدبلوماسية والمهارات والخبرات من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لنزاع ناغورني - كاراباخ. وتعرض ذلك الترتيب الذي تم تفويضه دولياً لهجوم كبير عندما اختارت أذربيجان شن حرب مدمرة في خضم جائحة عالمية في أيلول/سبتمبر 2020، في انتهاك خطير لاتفاقي وقف إطلاق النار القائم لعامي 1994 و 1995 والميثاق. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها أذربيجان لتبرير العدوان العسكري الذي شنته، فإنه في الواقع كان نتاج قرار متعمد بالانسحاب من المفاوضات تحت الرئاسة المشتركة لمجموعة مينسك، واختارت بدلا من ذلك العنف الواسع النطاق من دون سابق استقزاز مع تقارير متعددة تم التحقق منها عن حدوث فظائع، بما في ذلك ضد مدنيين.

ويشدد الأمين العام في موجزه السياسي بشأن الخطة الجديدة للسلام على ما يلي:

”اغتنم بعض الدول مظاهر الغموض الراهن فرصة لإعادة تأكيد نفوذها أو لمعالجة النزاعات الطويلة الأمد بوسائل قسرية“.

وذلك تماما ما حدث في منطقتنا. وما فتئتنا نحذر الأمم المتحدة ومجلس الأمن نفسه باستمرار من أن أذربيجان، التي شجعتها نتائج استخدامها للقوة في الماضي، ظلت تسعى إلى تطبيع العنف والعدوان بغية فرض حلول انفرادية ووضع اللامسات الأخيرة على سياستها للتطهير العرقي في ناغورني - كاراباخ. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، عطلت أذربيجان عمدا حركة الأشخاص والبضائع والمركبات على طول ممر لاتشين، وفرضت فعليا ظروف حصار من العصور الوسطى على جميع السكان الأرمن في ناغورني كاراباخ واستخدمت التجويع وسيلة للحرب. وفي انتهاك واضح لالتزاماتها بموجب الأوامر الملزمة قانونا الصادرة عن محكمة العدل الدولية - بما في ذلك اتخاذ تدبير مؤقت لضمان التنقل دون عوائق على طول ممر لاتشين، فضلا عن الالتزام ذي الأولوية بعدم تفاقم النزاع - قامت أذربيجان بعمل تطهير عرقي متعمد شمل فرض حصار لمدة 10 أشهر يستهدف 120 000 نسمة، مع الاستخدام اللاحق للقوة العسكرية على نطاق واسع أودت بحياة مدنيين أبرياء، بمن فيهم أطفال، ودفعت في نهاية

الاستشاري الرفيع المستوى من أجل تعددية أطراف فعالة بشأن تعاون أكثر فعالية و متعدد الركائز بين الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية، وإن لم يكن بالضرورة في إطار وعقلية أمن - جماعي صارمين. ولئن كنا نأمل في أن نرى دور المنظمات الإقليمية يتوسع أكثر في خطة الأمين العام الجديدة للسلام، فإننا نتطلع إلى تطوير أفكار داخل الأمم المتحدة بشأن كيفية الجمع بين الأطراف الفاعلة العالمية والإقليمية لتصميم نماذج جديدة للانخراط الدبلوماسي الذي يمكن أن يعالج مصالح جميع الأطراف الفاعلة ويحقق نتائج مفيدة للكل.

ختاما، يتطلب تعزيز السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي جهدا شاملا. فليس لدينا خيار. ويمكن للترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية أن تحدث فرقا. فلنرحب بأفكارها وإسهاماتها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

**السيد مارغريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة. كما أود أن أعرب عن تقديري لمقدي الإحاطات على إسهامهم في مناقشة اليوم. يمكن للترتيبات الإقليمية أن تؤدي دورا أساسيا في صون السلم والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في الفصلين السادس والثامن من ميثاق الأمم المتحدة، من خلال العمل على دعم الحل السلمي للمنازعات ومعالجة حالات النزاع ومنع نشوبها. وكثيرا ما يكون لتلك الترتيبات فهم أفضل للسياق التاريخي للنزاعات وأسبابها الجذرية وتعقيداتها في مناطقها، حيث يمكن أن يوفر الوصول إليها وقربها أدوات أكثر مباشرة وتخصيصا للحوار والوساطة.

وتمشيا مع تلك المبادئ ذاتها اقترح مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، الذي أصبح منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في عام 1992، مبادرة محددة ترمي إلى حل النزاع في ناغورني - كاراباخ، بتأييد من مجلس الأمن. وأنشئت مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي شاركت في رئاستها فرنسا وروسيا والولايات المتحدة، بولاية دولية لإجراء الوساطة والمفاوضات في إطار ترتيب إقليمي، على النحو المنصوص عليه في الميثاق. وكانت الرئاسة المشتركة

وصولاً إلى عضويتنا في الاتحاد الأوروبي والحيوية المتزايدة لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، كلها تجعلنا ندرك قيمة هذه الترتيبات ونعتز بها - لأن عمليات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي هي في حد ذاتها محركات رئيسية للسلام والأمن تعزز الحوار والثقة والتعاون والتنمية والاستقرار الاجتماعي والديمقراطية، مما يعزز الحوكمة العالمية وتعددية الأطراف الفعالة.

وفي الوقت الذي زاد فيه عدد النزاعات وأصبحت أشد فتكا وازداد حلها صعوبة، تتضح ضرورة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل النهوض بالسلام والأمن. ومما يزيد من وضوح الحاجة إلى هذا التعاون التعقيد الذي تتسم به الأزمة المتكاملة التي نواجهها. فتلک المنظمات توفر لنا رؤى أساسية من الميدان وتساعد في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات بطريقة وقائية وتُفَعِّل الروابط بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان.

وتحدد خطة الأمين العام الجديدة للسلام مجموعة واسعة وطموحة من التوصيات التي تأخذ الطابع المترابط لتلك التحديات العديدة في الحسبان. وإذ نُؤيد تلك التوصيات، نود أن نؤكد أربع نقاط.

أولاً، ينبغي للترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية أن تراعي توصيات الخطة الجديدة للسلام لدى وضع استراتيجياتها الوقائية ذات الأبعاد عبر الإقليمية للتصدي للتهديدات العابرة للحدود. فنحن بحاجة إلى مزيد من التكامل والتنسيق فيما يتعلق بجهود السلام الوقائية.

ثانياً، نرى أن لجنة بناء السلام يمكن أن تضطلع بدور مهم جداً في هذا المسعى أو في مساعدة الدول الأعضاء على إنشاء هيكل أساسي وطني للسلام وتعزيزها. ومن ناحية أخرى، نشجع الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية على النظر في إمكانية العمل مع لجنة بناء السلام لتتشاطر أفضل الممارسات والتعريف باستراتيجياتها، كونها وسيلة لتحديد أفضل السبل التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تدعم تلك الجهود.

ثالثاً، نبرز مرة أخرى ضرورة تعزيز التعاون بين المجلس ولجنة بناء السلام. وإعطاء الأولوية لذلك يعني، عملياً، كفالة توفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به للجنة بناء السلام.

المطاف جميع سكان ناغورني كاراباخ إلى تشرد جماعي. ومن الجدير بالذكر أن أذربيجان لم تسمح للأمم المتحدة بالقيام بزيارتها الأولى إلى ناغورني - كاراباخ إلا بعد إخلاء المنطقة بالكامل من السكان، وواضح أن ذلك لغرض وحيد هو التلاعب ببعثة الأمم المتحدة في عملها، في محاولة للتغطية على الانتهاكات الجسيمة لحقوق السكان الأرمن في ناغورني - كاراباخ، الذين جُوعُوا وقُصِفُوا وشُردُوا قسراً.

وقد اتخذت الهيئات التمثيلية الرئيسية في أوروبا جميعها، البرلمان الأوروبي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، قرارات تدين بشدة العدوان العسكري الأخير الذي شنته أذربيجان على ناغورني - كاراباخ، مشيرة إلى استخدام الممارسات القسرية لإبعاد السكان المدنيين من أراضيهم باعتباره جريمة ضد الإنسانية. وفي مواجهة حالة لم تمنح فيها الترتيبات الأمنية الإقليمية والثنائية للأسف العدوان العسكري أو تحمي أرواح السكان الأرمن في ناغورني - كاراباخ من الفتك، تقع على عاتق الأمم المتحدة ومجلس الأمن مسؤولية خاصة عن الوفاء بولايتهما المتمثلة في دعم العدالة والمساءلة وإنشاء إطار دولي فعال للعودة الآمنة والكرامة للسكان المشردين بما يتماشى مع معايير ومبادئ القانون الدولي.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة البرتغال.

**السيدة زكرياس (البرتغال) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر البرازيل على عقد هذه المناقشة الهامة جداً، التي تأتي في الوقت المناسب الآن في ضوء التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط، فضلاً عن التوترات والنزاعات الجيوسياسية الأخرى في جميع أنحاء العالم. وأود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات الذين استمعنا إليهم هذا الصباح على إسهاماتهم وآرائهم القيمة.

تؤيد البرتغال البيان الذي سيذلي به ممثل الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

يرى بلدي أن إسهام الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية في منع نشوب المنازعات وتسويتها بالوسائل السلمية واضح وضوح الشمس. فالقرون التي عشناها في سلام وصداقة حقيقية مع جيراننا

الوضوح في خطته الجديدة للسلام. فهو يدعو إلى تحسين استخدام مجلس الأمن للأدوات المنصوص عليها في الفصل السادس من الميثاق. إن هذه المجموعة الشاملة من الأدوات موجودة بالفعل، ولكن يجب أن تتجسد بشكل أكثر منهجية وتواتر في الولايات التي ينشئها مجلس الأمن. ونأمل أن تشكل مناقشة اليوم نقطة انطلاق لتفكير جماعي متعمق بشأن كيفية تحقيق ذلك الهدف الجماعي.

وبطبيعة الحال، تضطلع المنظمات الإقليمية بدور محوري في ذلك الصدد. وينبغي لمجلس الأمن أن يستكشف سبلا جديدة لتعزيز التعاون والحوار مع المنظمات الإقليمية بغية الاستفادة على أفضل وجه من خبراتها في الوساطة وتيسير الحوار على الصعيدين الإقليمي ودون الوطني، فضلا عن جهودها لمنع نشوب النزاعات.

ثانيا، تعتقد ألمانيا اعتقادا راسخا أننا لن نستكشف الإمكانيات الكاملة لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية ما لم نبدأ بشكل جماعي في الاستثمار بقدر أكبر في وضع خطط وطنية وإقليمية لمنع نشوب النزاعات. وتحقيقا لذلك المقصد، ندعم نشر إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمستشارين للسلام والتنمية لمساعدة الحكومات الوطنية في مجال منع نشوب النزاعات، بما في ذلك في وضع الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة وتنفيذها. وقد كانت ألمانيا من أوائل المؤيدين لتلك الفكرة، كما كانت من أكبر المساهمين في هذا المجال لسنوات عديدة.

غير أن ذلك النهج لا يمكن أن يركز حصرا على الحكومات، ويجب ألا يكون كذلك. بل يجب علينا أيضا أن ننظر إلى المجتمعات ككل، لا سيما الأقليات والفئات المهمشة. فإشراك الجميع وتولي مقاليد الأمور والفعالية تسير جنبا إلى جنب، وينبغي بالتأكيد أن يشارك المتضررون من النزاعات في حلها.

وبطبيعة الحال، يشمل ذلك النساء. ولذلك، تسعى الحكومة الألمانية جاهدة إلى استخدام 100 في المائة من تمويلها المخصص لجهود منع نشوب النزاعات وتوطيد السلام وتحقيق الاستقرار بطريقة تراعي الاعتبارات الجنسانية وتستهدف - حيثما كان ذلك مناسباً -

رابعا، ينبغي للمجلس، بوصفه حامي القانون الدولي وضامن السلام والأمن الدوليين، أن يتناول مسائل الإنذار المبكر والوقاية والوساطة وبناء السلام بشكل أكثر منهجية. فبالإضافة إلى التداعيات الأمنية لتغير المناخ والقيمة الجوهرية لاحترام حقوق الإنسان، هناك مسائل أخرى من قبيل بناء القدرات المؤسسية على الصعيدين الوطني والإقليمي تستحق مزيدا من الاهتمام من قبل المجلس.

أخيرا، على صعيد حفظ السلام، ينبغي للمجلس أن ينظر في سبل الإذن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية باتخاذ إجراءات لإنفاذ السلام. وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد أننا نتفق معكم تماما، سيدي الرئيس - ثمة حاجة إلى أن يكون هناك حوار بين المنظمات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن الحوار بينها وبين الأمم المتحدة، بالإضافة إلى الضرورة الملحة لإشراك المجتمع المدني. فمن خلال الحوار، يمكننا بالتأكيد أن نبني الثقة، ومن ثم أن نأمل في تحقيق السلام الدائم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

**السيد تسانايزن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر زملائي من البرتغال والبرازيل على تنظيم هذه المناقشة المهمة والحسنة التوقيت. وأود أيضا أن أنضم إلى الوفود الأخرى في تقديم الشكر إلى مقدمي الإحاطات اليوم على رؤاهم الثاقبة وأفكارهم.

إن ألمانيا مؤيد قوي منذ أمد بعيد لجهود منع نشوب النزاعات والوساطة التي تقودها الأمم المتحدة. وما فتئنا نساهم خلال السنوات الماضية فيما تضطلع به المنظمة من عمل في هذا الميدان بوصفنا جهة مانحة رئيسية - وغالبا ما نكون الجهة المانحة الأكبر - سواء كان ذلك في وحدة الأمم المتحدة لدعم الوساطة أو لجنة بناء السلام وصندوقها أو المساعي الحميدة للأمين العام.

أود أن أتناول بإيجاز ثلاث نقاط تتعلق بمناقشة اليوم.

أولا، أود أن أتطرق إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. إن الأمين العام بالغ

إلى الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة في التسوية السلمية للمنازعات، وتحديدًا من خلال جهود منع نشوب النزاعات والوساطة والتفاوض، في صميم الجهود الدولية لصون السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد دعمنا للأولوية المطلقة التي يوليها الأمين العام للأمم المتحدة لتعزيز أسبقية الحلول السياسية للنزاعات والمنازعات.

وعلاوة على ذلك، يعمل المجتمع الدولي على إيجاد حلول متكاملة لصون السلام والأمن، تجمع، من بين جهات أخرى، بين الآليات الإقليمية ودون الإقليمية، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة - مع الاعتراف بالمسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن فيما يتعلق بالسلام والأمن. والواقع أن الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية يمكنها، عند الضرورة، أن تقدم الدعم للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة. ومع ذلك، ولضمان فعالية الجهود التي يقوم بها المجتمع الدولي، يجب ألا تحل الآليات الإقليمية ودون الإقليمية بأي حال من الأحوال محل جهود مجلس الأمن أو أن تصطدم بها، ويجب أن تحصل على موافقة مسبقة من الأطراف المشاركة في العملية.

لقد دأبت المملكة المغربية على جعل صون السلام والأمن الدوليين أولوية في جهودها على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي هذا السياق، ووفقا لتعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، تنشر المملكة المغربية حاليا أكثر من 1 700 من الجنود وضباط الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مما يدل على التزامها الراسخ والدائم بالسلام والأمن وتعزيز القيم العالمية للتضامن والكرامة، فضلا عن المساعدات الإنسانية، لا سيما في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلع المغرب ولا يزال يضطلع بمبادرات وساطة محددة، لا سيما في القارة الأفريقية، أسفرت عن نتائج مثمرة لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام.

وعلى المسار الإنساني، يساهم المغرب باستمرار في النداءات الإنسانية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك من خلال نشر المستشفيات الطبية والجراحية في الميدان، بتعليمات من جلالة الملك. وقد قدم ما مجموعه 19 مستشفى ميدانيا حتى الآن 2.065 مليون خدمة طبية لصالح السكان المحليين واللاجئين في 14 بلدا عبر أربع

معالجة الجوانب الجنسانية. وذلك أيضا جزء لا يتجزأ من النهج الذي تتبعه سياستنا الخارجية المناصرة لحقوق المرأة.

ثالثا، نحن على اقتناع راسخ بأن لجنة بناء السلام هي أحد أنسب المحافل للاضطلاع بجهود منع نشوب النزاعات وتسويتها على نحو شامل للجميع ومدعوم إقليميا وبطريقة تكفل امتلاك زمام الأمور على الصعيد الوطني. ونشجع تبادل الآراء بصورة أكثر انتظاما بين المجلس ولجنة بناء السلام في ذلك الميدان. بيد أن جهود الأمم المتحدة لبناء السلام تتطلب تمويلا كافيا ومستداما ويمكن التنبؤ به لكي تكون فعالة. ولذلك، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى الاستماع إلى الغالبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة، لا سيما إلى البلدان من المناطق المنكوبة بالنزاعات والكف عن عرقلة التوصل إلى توافق في الآراء في اللجنة الخامسة بشأن الأنصبة المقررة لصندوق بناء السلام.

أود أن أختتم كلمتي بالقول إن ألمانيا، بوصفها الميسر المشارك لعملية مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، تتطلع إلى الاستماع إلى أفكار الدول الأعضاء بشأن الموضوع قيد النقاش اليوم في مجلس الأمن. ولا يساورني أي شك في أن هذا سيساعدنا في التوصل إلى ما نؤمن بأنه هدفنا المشترك - صياغة فصل طموح يتعلق بالسلام والأمن في "الميثاق من أجل المستقبل".

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

**السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية):** أود بداية أن أهنيكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن دور الآليات الإقليمية ودون الإقليمية في إطار الفصلين السادس والثامن من ميثاق الأمم المتحدة. إن هذا الموضوع يستلزم مرة أخرى استمرار التزام البرازيل بصون السلام والأمن الدوليين. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم.

يشكّل عقد هذه المناقشة المفتوحة جزءا لا يتجزأ من الأولوية الثالثة للخطة الجديدة للسلام. فهي تتيح للدول الأعضاء فرصة فريدة لتكثيف جهود السلام المتعددة الأطراف مع عالم اليوم من خلال النظر في الحقائق المتصلة بالنزاعات الحالية. ويجب أن يظل اللجوء

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للسيد سكوغ.

**السيد سكوغ (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد: مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك، فضلا عن جورجيا وأندورا. أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للتكلم بعد ظهر اليوم.

إننا نشهد للأسف حقبة تتزايد فيها النزاعات والأزمات في جميع القارات. وأصبح التنبؤ بالديناميات السياسية أصعب وأصبحت التوترات بين البلدان أوضح. وكثيرا ما يتم تهميش الأمم المتحدة وتجاهل جهود الوساطة. وإزاء تلك الخلفية، يتعين على المجتمع الدولي أن يفعل المزيد لمنع نشوب الأزمات وتعزيز الجهود الرامية للتوصل إلى حلول سلمية وتجنب خروج النزاعات عن نطاق السيطرة. ويمكن للمنظمات الإقليمية أن تؤدي دورا رئيسيا في هذا الصدد. وبوصفه منظمة إقليمية، فقد أسهم الاتحاد الأوروبي، ولا يزال يسهم، في العديد من جهود الوساطة على أرض الواقع في جميع أنحاء العالم ونود أن نتشاطر بعض الأفكار استنادا إلى تجربتنا. وأود أيضا أن أسلط الضوء على أن هذا الموضوع يكتسي أهمية أكبر في ضوء خطة الأمين العام الجديدة للسلام، التي نؤيدها بقوة. ويتعين علينا حماية الجهود المتعددة الأطراف وتنشيطها والتذكير بالشرعية الفريدة التي تتمتع بها الأمم المتحدة.

أولا وقبل كل شيء، يكتسي تكامل وتنسيق جهود السلام أهمية قصوى. ولا يوجد نموذج محدد سلفا - ففي معظم الأحيان، تشمل الوساطة في الميدان عددا من الأطراف الفاعلة المختلفة، سواء كانت أطرافا وطنية أو دون إقليمية أو إقليمية أو الأمم المتحدة أو أيا من هذه الأطراف والأمم المتحدة. واتساق المبادرات وتنسيقها وتكاملها أمور أساسية لنجاح جهود السلام. ويمكن أن يكون تنوع الجهات الفاعلة ميزة إذا كان تقسيم المهام بين مختلف الجهات واضحا. إلا أن ذلك يمكن أيضا أن يعرض للخطر احتمالات السلام إذا كانت تلك الجهود تتنافس مع بعضها بعضا.

قارات. هذا بالإضافة إلى الدعم الإنساني المالي المستمر، الذي وصل إلى 1.5 مليون دولار خلال عام 2022.

إن المملكة المغربية عضو نشط في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وفي إطار رئاستها لمجلس السلم والأمن، استضافت المملكة المغربية الدورة الأولى لعملية طنجة، في تشرين الأول/أكتوبر 2022، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي وبالتعاون مع الشركاء الإقليميين، لتعزيز الصلة بين السلام والأمن والتنمية في أفريقيا من أجل مكافحة الأسباب الجذرية للنزاعات في القارة.

وعلاوة على ذلك، تعمل المملكة المغربية بلا كلل لتعزيز الأدوار التي تؤديها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والتعاون داخل هذه المنظمات وفيما بينها. وساهمنا في تنشيط تجمع دول الساحل والصحراء من خلال تنظيم الدورة العادية الحادية والعشرين لمجلسه التنفيذي في آذار/مارس 2022، بمشاركة 25 دولة عضوا، لمواجهة التحديات الأمنية في منطقة الساحل.

وعلاوة على ذلك، وتحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، جعل المغرب من المحيط الأطلسي الأفريقي هوية وفرصة ومكانا للتأمل وحيزا للتوقعات. وبادر المغرب بعملية الدول الأفريقية الأطلسية - وهي تجمع إقليمي لدعم التكامل والتنمية المشتركة للساحل الأطلسي أفريقي وتعزيز الحوار السياسي والأمني بشأن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والقرصنة البحرية والهجرة غير القانونية. وينشئ إطار الشراكة هذا أوجه تآزر مع مبادرات وعمليات التعاون الأخرى في بلدان جنوب المحيط الأطلسي وشماله.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أقول إن المملكة المغربية، بقيادة جلالته الملك، ملتزمة بتعزيز الأطر الإقليمية ودون الإقليمية للتعاون والحوار وأسبقية الوسائل السلمية في تسوية المنازعات، مع الاحترام الصارم لمبادئ سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وحسن الجوار وعدم التدخل، وهي مبادئ أساسية لميثاق الأمم المتحدة. وسيكون بوسعنا إعادة بناء الثقة في تعددية الأطراف الدولية والإقليمية من خلال صون السلام والأمن، وكذلك من خلال تعزيز التنمية واحترام حقوق الإنسان.

الأوروبي داعم رئيسي لجهود منع نشوب النزاعات وبناء السلام خارج أوروبا، ونفعل ذلك استناداً إلى تجربتنا في بناء السلام في الداخل. وتعمل شبكتنا من المبعوثين والوسطاء الخاصين في جميع أنحاء العالم لتعزيز الثقة بين السكان المحليين والسلطات الوطنية. ففي الصومال، على سبيل المثال، ندعم المجتمعات المحلية التي تحررت من حركة الشباب وعانت من إجراءاتها العقابية والجفاف. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، دعمت بعثتنا هناك الحكومة في وضع إطار قانوني موثوق لإعادة هيكلة الشرطة والدرك لتلبية احتياجات السكان على نحو أفضل. كما ندعم جهود السلام الدولية في اليمن وليبيا.

ويوجه بعض دعمنا من خلال الأمم المتحدة، على سبيل المثال، إلى فريق كبار مستشاري الوساطة الاحتياطي وصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام. واليمن من الأمثلة الملموسة على التعاون العملي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، حيث يضطلع الاتحاد الأوروبي - بناء على طلب الأمم المتحدة - بدور تنسيقي قوي في وساطة المسار الثاني ودعم وقف إطلاق النار. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك، الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الاستعانة بالوساطة الداخلية التي مكّنت بناء قدرات وساطة حاسمة وتجربتها في 14 بلداً. وفي أفغانستان، ندعم منتدى القيادات النسائية الأفغانية لتعزيز أصوات النساء في عمليات بناء السلام، لأن اتباع نهج شامل للجميع أمر بالغ الأهمية لتحقيق السلام المستدام.

واعتقد أن جهود موزامبيق لبناء السلام يمكن أن تمثل مصدر إلهام، بوصفها عملية تتسم بالملكية الوطنية القوية، والحوار المستمر والمفتوح بين الأطراف، والتواصل الفعال مع المجتمعات والدعم من الشركاء الإقليميين والدوليين، مع تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق كافة الجهود. إن تعزيز التنمية وقدرة المجتمعات على الصمود بهدف منع التطرف العنيف أمر جدير بالثناء ويؤكد أهمية بناء السلام من القاعدة إلى القمة، ووضع خطة إيجابية قائمة على الحقوق تراعي استيعاب الجميع، وعلى فوائد العمل عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

ويمكن للمنظمات الإقليمية أن توفر فضاء للحوار والحلول التوفيقية وينبغي أن تكون هذه المنظمات أول من يدق جرس الإنذار وأول من يتخذ تدابير وقائية وييسر الوساطة. وبفضل قربها الجغرافي والعامل الثقافي، من الأرجح أن تكون هذه المنظمات على دراية بالقضايا المحلية والحالة وبأطراف النزاع. كما أن لها المصلحة الأكبر في إدارة النزاع أو التخفيف من حدته لتجنب امتداد تداعياته إلى المنطقة. وشهدنا خلال العقود الماضية عدداً متزايداً من مبادرات الوساطة التي تقودها المنطقة، وبعضها كان ناجحاً - ومن بينها جهود الوساطة التي قادتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيريا وسيراليون.

ولكن كما قيل من قبل، فإن المبادرات الإقليمية ليست حصرية ويمكن أن تكملها الأمم المتحدة أو تدعمها عند الحاجة. وفي كثير من الأحيان، تتردد المنظمات الإقليمية في عقد مناقشة حول بلد من بلدان منطقتها في مجلس الأمن لأنها تخشى أن يقلل ذلك من سيطرتها على الحالة. ونحن نرى الأمر بشكل مختلف: ففي بعض الأحيان، تواجه الجهود الإقليمية صعوبة في تقبل الأطراف لها وتحتاج إلى دعم إضافي من المجتمع الدولي. وهذا لا يعني أن يحل مجلس الأمن محل الجهود الإقليمية - بل على العكس من ذلك، فهو يعززها.

كما أن التعاون بين المنظمات الإقليمية أمر أساسي. ويرتبط الاتحاد الأوروبي بتعاون قوي مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الرئيسية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ومجلس التعاون الخليجي، وما إلى ذلك. وفيما يتعلق بالآزمات الأفريقية، على سبيل المثال، فإننا نتعاون تعاوناً وثيقاً مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن الحالات في الصومال وموزامبيق ومالي والنيجر، وما إلى ذلك. وهذا التعاون هام لتبادل المعلومات وتقييم الحالة وتوحيد الجهود في نفس الاتجاه، على سبيل المثال للضغط على الأطراف.

أخيراً، يمكن للمنظمات الإقليمية أن تؤدي دوراً هاماً، حتى في البلدان التي لا تنضوي ضمن عضوية هذه المنظمات. فالإتحاد

المناخ، وانعدام الأمن الغذائي والمائي، والصحة العامة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وغسل الأموال، ومكافحة الإرهاب، على سبيل المثال لا الحصر. وبالتالي هناك قاسم مشترك كبير بين الأهداف والاتجاهات التي يعزز بعضها بعضا. وبالإضافة إلى ذلك، يغطي المؤتمر السلال الأمنية الرئيسية - معالجة البعد العسكري - السياسي لضمان الاستقرار الدائم وتعزيز الثقة المتبادلة من خلال تبادل المعلومات، ودعوة المراقبين إلى التدريبات العسكرية وإجراء مشاورات بشأن الحوادث غير المتوقعة والخطيرة ذات الطابع العسكري، إلى جانب أشكال التعاون الأخرى التي تراها الدول الأعضاء ضرورية.

ويمكن جانب آخر مميز للمؤتمر في عضويته. يوحد المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا اليوم 28 بلدا. وعليه، فهي المنظمة الآسيوية الوحيدة التي تغطي مساحة شاسعة من المحيط الهادئ إلى البحر الأبيض المتوسط ومن جبال الأورال إلى المحيط الهندي. إنها المؤسسة الوحيدة التي تضم مقعدين لكل من إسرائيل وفلسطين على الطاولة كعضوين كاملين ومتساويين. كما أنه يجمع بين بلدان لا ترتبط بعلاقات دبلوماسية.

وكانت المشاركة المتزايدة للدول الأعضاء دافعا إيجابيا وراء تحول المؤتمر إلى منظمة دولية كاملة قادرة على المساهمة في الوساطة القارية وصنع السلام. وأقر الاجتماع الأخير للمجلس الوزاري للمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، المعقد في 21 أيلول/سبتمبر في نيويورك، خريطة الطريق لتحويل المؤتمر التي تحدد ثمانية مجالات للإصلاح. ولذلك يوفر المؤتمر منبرا ممتازا لمعالجة القضايا الراهنة بحلول جريئة ومبتكرة ومتشابهة ومتعددة الأبعاد.

وختاما، أود أن أشدد على أهمية كفاءة التأزر الدينامي بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما مع المنظمات العابرة للقارات.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

**السيد أونال (تركيا) (تكلم بالإنكليزية):** نشكر الرئاسة البرازيلية على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت.

وبوسعي أن أؤكد لكم دعم الاتحاد الأوروبي المستمر لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام والحفاظ على السلام. وسنواصل العمل على تعزيز هذه الجوانب من عمل مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة على نطاق أوسع، بما في ذلك من خلال التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والمشاركة بنشاط في لجنة بناء السلام وفي صياغة خطة جديدة للسلام.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

**السيد رحمتولين (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الرئاسة

البرازيلية على عقد مناقشة اليوم المفتوحة.

إن إلحاح المشاكل العالمية اليوم يهددنا جميعا ويهدد حضارتنا. ولذلك، يجب أن نهي الظروف لتوحيد الجهود الرامية إلى ضمان الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. ولدى كازاخستان اقتناع راسخ بأن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، التي هي عضو أساسي فيها ويمكن الاعتماد عليها، في وضع جيد يمكنها من فهم الأسباب الجذرية للنزاعات؛ التاريخ والثقافات والسياسات الفريدة والمحددة؛ والظروف المادية للتنمية فيفرادى البلدان.

وفي أوقات الأزمات العالمية والتحويلات الجذرية الكاسحة في مجال الأمن، أصبحت تعددية الأطراف والشمول هما النهجان الوحيدان الممكنان للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وفي ذلك السياق، تود كازاخستان أن تبرز الدور الناشئ للمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، الذي أنشأته في عام 1992 هنا في الأمم المتحدة، بوصفه شريكا هاما للمنظمة.

والمبادئ المكرسة في الوثيقة التأسيسية للمؤتمر، وثيقة ألماتي، تتوافق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتشمل تلك المبادئ احترام المساواة في السيادة والحقوق؛ والسلامة الإقليمية؛ والتسوية السلمية للمنازعات؛ والتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. والوثيقة التأسيسية الثانية للمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا هي قائمة تدابير بناء الثقة، التي تقوم الدول الأعضاء باستكمالها بانتظام لمعالجة التوترات الناشئة حديثا، مثل الأمن البوائي، وتغير

الأولوية لوقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار، ووصول إنساني مستدام إلى غزة، وتنشيط عملية السلام على أساس رؤية الدولتين.

وفي أوكرانيا، ما زلنا وسيطا نزيها بين الطرفين. لقد سهلنا تبادل الأسرى واستضفنا محادثات سلام ومفاوضات بشأن القضايا الإنسانية في تركيا، مما يدل على التزامنا بالمساعدة على إنهاء تلك الحرب في مرحلة مبكرة. وقد أتاح لنا حوارنا مع الأطراف إطلاق وتنفيذ مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، بالشراكة مع الأمم المتحدة.

وفي جنوب القوقاز، أنشأنا آليات ثلاثية مختلفة لتعزيز التعاون الإقليمي. ويهدف المنبر التشاوري الإقليمي 3+3 الذي اقترحه تركيا وأذربيجان إلى تعزيز الحوار وبناء الثقة والتعاون متبادل المنفعة في جنوب القوقاز. وما زلنا نؤيد تأييدا تاما عملية السلام التي بدأت بين أذربيجان وأرمينيا، بالإضافة إلى عملية التطبيع الخاصة بنا مع أرمينيا. إن ثمة فرصة سانحة للسلام والتعاون المستدامين في القوقاز، وتقع على عاتق جميع أصحاب المصلحة مسؤولية اغتنامها الآن.

وعلى الصعيد العالمي، فإن إصلاح مجلس الأمن ضرورة مطلقة وملحة. وندعم إعادة تنشيط جهود تعددية الأطراف التي تبذلها الأمم المتحدة، ونرحب بدعوة الأمين العام إلى وضع خطة جديدة للسلام. وتتطلب أهدافها وجود أمم متحدة قوية وفعالة ومتماشية مع الواقع الراهن. وستواصل تركيا تعاونها النشط مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين من أجل تحقيق تلك الأهداف.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

**السيد شزيرسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بشكر البرازيل على تنظيم مناقشة اليوم بشأن موضوع هام مثل إسهامات الآليات الإقليمية في السلام والأمن الدوليين.

تعلق بولندا أهمية كبيرة على منع نشوب النزاعات والوساطة من خلال أنشطة الأطر الإقليمية وتردد كلمات الأمين العام الذي وصفها بأنها اللبنة الأساسية لتعددية الأطراف القائمة على الترابط. وتؤيد بولندا تماما مهام الترتيبات الإقليمية، المشار إليها في الفصل

إن السلام من خلال الحوار هو في الواقع موضوع هام ينبغي معالجته، لا سيما في ضوء التطورات الأخيرة. ففي وقت يشهد العالم أزمات متعددة، هناك حاجة ملحة إلى أن يتصرف المجتمع الدولي، وأن يفعل ذلك بعقلانية وحس سليم ونزاهة. ويتطلب هذا الموقف إعطاء الأولوية للحوار والدبلوماسية من أجل تحقيق تخفيف حدة التوترات وتمهيد الطريق لحلول دائمة. وفي ذلك الصدد، فإن السماح لديناميات النزاع بأن تأخذ مجراها الكامل والاعتقاد بأن عناصر السلام ستظهر بشكل طبيعي بعد استنفاد الوسائل العسكرية هو طرح خاطئ بشكل جوهري ولا يمكن الدفاع عنه.

لقد أنشئ نظامنا المعاصر المتعدد الأطراف وفي صميمه، الأمم المتحدة، لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ومن الصعب القول إننا نجحنا في تحقيق ذلك الهدف. من الواضح أننا بحاجة إلى تحليل الأسباب الكامنة وراء تلك الصعوبة تحليلًا جيدًا. وأحد الاستنتاجات الأساسية التي قد يتوصل إليها هذا التحليل هو أنه لا يمكن حل أي أزمة بشكل مستدام من دون معالجة أسبابها الجذرية. وثمة حاجة متزايدة إلى التشديد على تسوية النزاعات بدلا من الاضطرار إلى التعامل مع إدارة الأزمات. وينبغي أن يكون احترام المقاصد والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وحقوق الإنسان بوصلتنا في جميع الأوقات. ولدى القيام بذلك، من المهم بنفس القدر تجنب الكيل بمكيالين وضمان تطبيق الحقوق والقوانين على الجميع على قدم المساواة وبإنصاف.

وكما يقال، الموقع الجغرافي يفرض المصير. ونظرا لموقعها الجيوستراتيجي، ما فتئت تركيا مدافعا قويا عن الملكية الإقليمية والدبلوماسية الاستباقية كمكونين مهمين للتعددية. وبناء على ذلك، أطلقنا مبادرات إقليمية وجهود وساطة سلام ترمي إلى التوصل إلى حلول سلمية للنزاعات. وبالتعاون مع روسيا وإيران، أنشأنا منبر أستانا، الذي ساعد على تهدئة الأزمة السورية وقدم مساهمات مجدية في العملية السياسية. وبوصفنا عضوا نشطا في منظمة التعاون الإسلامي، فإننا نبذل الآن جهودا مع الدول الأعضاء الأخرى للمساعدة على تهدئة الحالة في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني من خلال إعطاء

الأفريقي أو رابطة أمم جنوب شرق آسيا أو الجماعة الكاريبية أو الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أو الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، على سبيل المثال لا الحصر، عند التعامل مع العديد من الأزمات السياسية والإنسانية في مجالاتها المنصوص عليها قانوناً.

ثانياً، يمكن أن تكون إسهامات المنظمات والشراكات الإقليمية بناءً جداً في التخفيف من حدة الدوافع المعاصرة للنزاع. فعادة ما يكون تغير المناخ وندرة المياه والاتجار بالبشر والاتجار غير المشروع بالأسلحة والإرهاب، وأشياء أخرى كثيرة ذات طابع عابر للحدود. ولدى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ولاية للتنبيه إلى هذه الأشياء ثم تجميع وجهات النظر والخبرات الوطنية والإقليمية معاً للتصدي لها بفعالية، وبالتالي تحديد إمكاناتها باعتبارها عوامل محتملة لزعة الاستقرار.

أخيراً، أود أن أتشاطر مع المشاركين بعض النقاط من الرئاسة البولندية مؤخراً لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والتي انتهت في العام الماضي. فنظراً لمفهومها الأمني الشامل وتوفر طائفة خاصة من تدابير بناء الثقة، لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إمكانية كبيرة للإسهام إسهاماً ذا مغزى في الهيكل الأمني الأوروبي. ومن أعظم إنجازات رئاسة بولندا للمنظمة تعبئة الرأي العام في المنطقة وخارجها بشأن النزاعات في المجال المنصوص عليه قانوناً للمنظمة من خلال التحديد الواضح لمن هو المعتدي ومن هو المعتدى عليه. وقد حققنا نجاحاً على الرغم من انتهاك موسكو المستمر لقواعد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك إساءة الاستخدام المستمرة لمبدأ توافق الآراء، بهدف شل عملية صنع القرار في المنظمة - وهو ما شهدناه جميعاً هنا في مجلس الأمن أيضاً.

تؤمن بولندا إيماناً راسخاً بأن المنظمات الإقليمية قادرة على منع نشوب النزاعات المسلحة وردعها والاستجابة لها، دعماً لمجلس الأمن في مهمته الرئيسية في صون السلام والأمن الدوليين. وللقيام بذلك، هناك حاجة إلى تنسيق أفضل بين المجلس والترتيبات الإقليمية في معالجة النزاعات المحتملة والحالية. وللوفاء بتلك المهمة الجماعية، من الضروري أن تكون جميع إجراءات إنفاذ السلام متماشية تماماً مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ونؤيد بقوة تكامل جهودها مع جهود الأمم المتحدة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، في صون السلام والأمن الدوليين.

ومع أخذ كل ما سبق ذكره في الاعتبار، فإن بولندا نشطة جداً في أشكال التعاون الإقليمي المتعددة. وهي لا تشمل الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي فحسب، ولكن أيضاً مبادرة البحار الثلاثة ومجموعة بلدان فيزيغراد ومبادرة أوروبا الوسطى، على سبيل المثال لا الحصر. ونعتقد أن التجمعات الإقليمية في جميع أنحاء العالم ينبغي أن تمثل شركاء جاذبين لبعضهم بعضاً، بالجمع بين الخبرات الخاصة بمنطقة كل منها بشأن قضايا التنمية والقدرة على الصمود معاً. ونشجع المنظمات الإقليمية من جميع أنحاء العالم على أن تصبح مهمة بعمل بعضها بعضاً.

وفيما يتعلق بالموضوعين المحددين، وهما بناء السلام وحفظ السلام، أود أن أتطرق إلى الجوانب الثلاثة التالية.

أولاً، كما ذكر اليوم، فإن الترتيبات الأمنية الإقليمية لديها خبرة كبيرة في تحديد الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في المناطق المكونة لها. وغالباً ما يسمح نطاق عملها الأضيق، وبالتالي فهمها الأكثر تفصيلاً، بالكشف المبكر عن النزاعات التي تختمر قبل أن تتحول إلى نزاعات مفتوحة. ويعزز ذلك إلى حد كبير فرص منع نشوب النزاعات، وهو أمر مستصوب دائماً أكثر من تسوية النزاعات. وفي الحالة الأخيرة، فإن المعرفة الوثيقة بخلفيات النزاع تفسح المجال لإيجاد نهج أكثر ملاءمة لإجراءات إنفاذ السلام عندما تنشأ هذه الضرورة، وهو أمر مثمر جداً أيضاً.

من ناحية أخرى، يجدر التأكيد على أن بعض التجمعات الإقليمية قد تنظر إلى الموارد والقدرات المطلوبة، مما يجعل مهمة حفظ السلام أو إنفاذ السلام مرهقة للغاية بالنسبة لبعضها. ومن المهم أن يوضع ذلك في الاعتبار عند مناقشة الاتجاه الحالي المتمثل في الاستعانة بالمنظمات الإقليمية ومجموعات البلدان للاضطلاع بعمليات السلام. ومع ذلك، لا يمكن إنكار الإسهامات الحيوية لمنظمات مثل الاتحاد

وبينما تدهورت الحالة على أرض الواقع في ميانمار، فإن الأزمة المستمرة توضح أهمية عمل المنظمين معاً، بما في ذلك من خلال الدعم المُعرب عنه للرابطة في القرار 2669 (2022) المتخذ في العام الماضي. وينبغي للنهج التكاملي بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية أن يشمل اتخاذ المجلس لإجراءات حسب الاقتضاء، وخاصة حيثما يمكن لسلطته أن تعزز الجهود الإقليمية للتوسط في المنازعات. ونلاحظ أيضاً العلاقة القوية بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، كما يتضح من زيارة مجلس الأمن إلى أديس أبابا في وقت سابق من هذا الشهر.

وفيما يتعلق بالفصل السادس، ينبغي للمجلس أن يوضح متى يتصرف بموجب ذلك الفصل، وليس بموجب الفصل السابع. وفي الوقت نفسه، نلاحظ في ذلك الصدد أن المادة 25، وهي مادة أساسية لفهم حقيقة أن قرارات المجلس ملزمة قانوناً للدول الأعضاء عموماً، لا تحدد ما إذا كان ينبغي اتخاذ القرارات ذات الصلة بموجب الفصل السادس أو الفصل السابع من الميثاق. وبالتالي، وهو الأمر الأهم فيما يتعلق بذلك التحديد، يجب على المجلس أن يقرر.

أخيراً، ينبغي أن يجسد تصرف المجلس بموجب الفصلين السادس والثامن بأمانة الفقرة 3 من المادة 27 من الميثاق. وتنص تلك المادة بوضوح على تقييد مشاركة عضو المجلس في أي تصويت في مجلس الأمن بالإشارة إلى أنه، في القرارات التي تُتخذ بموجب الفصل السادس وبموجب الفقرة 3 من المادة 52، يتمتع من كان طرفاً في النزاع عن التصويت. وعلى الرغم من أن ذلك القيد ينطبق بنفس القدر على جميع أعضاء المجلس، فمن الجدير بالذكر أن المادة ذاتها التي تنص على حق النقض للأعضاء الدائمين تضع أيضاً قيداً صريحاً على استخدامه.

فعضو المجلس الذي يشن عدواناً على دولة عضو أخرى في الأمم المتحدة يكون بوضوح طرفاً في نزاع بموجب الفقرة 3 من المادة 27. وستستفيد فعالية المجلس كثيراً من التطبيق العملي لذلك الحكم، الذي يتسم بالدقة القانونية ويتمشى مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ككل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليختنشتاين.

السيدة أوهري (ليختنشتاين) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي

الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة.

بينما تتوقف سمعة مجلس الأمن لحد كبير، بغض النظر عن النتيجة، على الاستخدام الفعلي أو المحتمل لصلاحياته بموجب الفصل السابع، فإن الاختبار الحاسم لأدائه هو مدى قدرته على ممارسة وظائفه بموجب الفصلين السادس والثامن. وتجسد علاقات المجلس القوية مع المنظمات الإقليمية، بما في ذلك العلاقات التي تهدف إلى تعزيز الدبلوماسية الوقائية، المثل الأعلى لنظام متعدد الأطراف سليم يعالج قضايا السلام والأمن من المصدر وبطريقة تمنع العنف وتنتهي بأسرع ما يمكن. ولذلك، نعتقد أن مناقشة اليوم يمكن أن تعزز دعوة الأمين العام في الخطة الجديدة للسلام إلى دعم الدبلوماسية الوقائية.

ويكفي إلقاء نظرة سريعة على ميثاق الأمم المتحدة للاستدلال على الطابع التعاضدي للفصلين السادس والثامن. وتطلب الفقرة 3 من المادة 52 إلى مجلس الأمن أن يشجع على إيجاد حلول سلمية للمنازعات المحلية بطريق التنظيمات الإقليمية. ومن الواضح، مع مراعاة الفقرة 4 من المادة نفسها، أنه يجب قراءة الفصلين السادس والثامن مقترنين.

والسؤال المطروح على المجلس، بطبيعة الحال، هو كيفية تطبيق ذلك الإطار المعياري عملياً. ونرى دروساً يمكن الاستفادة منها في تطبيق كل من الفصل السادس والفصل الثامن. فيجب على المجلس أن يواصل النهوض بتنفيذ الفصل الثامن من خلال تعزيز علاقاته مع المنظمات الإقليمية، بما في ذلك، وعلى وجه الخصوص، بالنظر إلى قدراتها في مجالات صنع السلام وبناء السلام والوساطة، وعلى المجلس أن يوضح في سياق القيام بذلك أنه ينبغي النظر إليه باعتباره داعماً ذا مصداقية للجهود الإقليمية.

وكمثال على ذلك، أسعدنا أن نرى التقدير للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في أحدث استعراض لقادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن تنفيذ توافق الآراء المؤلف من خمس نقاط بشأن ميانمار.

الحاجة إلى دعم سيادة القانون لم تكن قط أكثر إلحاحاً مما هي عليه الآن. لذلك، ستظل الرابطة والآليات التي تقودها سبلاً شاملة للجميع ومفتوحة تيسر الحوار البناء والتعاون البناء اللذين سيسهمان في تطوير الهيكل الإقليمي المتغير.

بما إن الرابطة أقرب جغرافياً إلى ميانمار، فإنها ملتزمة بمساعدتها من خلال تنفيذ توافق الآراء المؤلف من خمس نقاط في إيجاد حل سلمي ودائم للأزمة المستمرة، حيث تظل ميانمار جزءاً لا يتجزأ من أسرة الرابطة. إننا متحدون في موقفنا المتمثل في طرح توافق الآراء ذي النقاط الخمس بوصفه مرجعنا الرئيسي في معالجة الأزمة السياسية في ميانمار. إننا ملتزمون بتكثيف المشاركة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين في ميانمار لبناء الثقة والاطمئنان، وتهيئة بيئة مواتية وسد الثغرات والخلافات بما يفضي إلى حوار شامل للجميع من أجل حل سياسي شامل.

لا تزال الرابطة تشعر بالقلق إزاء التوتر الجغرافي السياسي المتصاعد في المنطقة. ونشدد كذلك على قيمة وأهمية مبادرة توقعات رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ بالنسبة للسلام والأمن والاستقرار والازدهار في بلدان الرابطة. إننا مصممون على تعزيز تنفيذ مبادرة توقعات الرابطة لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ من خلال مشاريع وأنشطة ملموسة، لا سيما في أربعة مجالات رئيسية، وهي التعاون البحري، والاتصال، وأهداف التنمية المستدامة، ومجالات التعاون الاقتصادية وغيرها من مجالات التعاون الممكنة. لقد تجلت هذه المبادئ بشكل بارز في مؤتمر قمة شرق آسيا، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا زائداً جمهورية كوريا والصين واليابان، والمنندى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وخلال مؤتمر قمة شرق آسيا، شددت الرابطة على ضرورة أن تعمل منطقة شرق آسيا على تهيئة بيئة مواتية للسلام والاستقرار والتنمية المزدهرة للجميع من خلال ثقافة الحوار والتعاون، بدلاً من التنافس، ومن خلال تعزيز الثقة المتبادلة واحترام القانون الدولي بوصف الرابطة القوة الدافعة. وتلتزم الرابطة بالعمل مع البلدان المشاركة في

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد ناصر (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان).

أود أن أبدأ بالإعراب عن قلق الرابطة البالغ إزاء التصعيد مؤخراً للنزاعات المسلحة في منطقة الشرق الأوسط. وندعو إلى الإنهاء الفوري للعنف لتجنب وقوع المزيد من الخسائر البشرية.

فبعد مرور ستة وخمسين عاماً على إنشاء الرابطة، فإنها تتشاطر المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والاستقرار والأمن وتعزيز النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والرخاء في المنطقة. ومع ذلك، لا شيء يمكن اعتباره أمراً مسلماً به. لقد بذلت الرابطة جهوداً كبيرة للتغلب على التحديات سعياً إلى تحقيق الأهداف المشتركة نحو مجتمع رابطة سلمي ومستقر ومزدهر.

ومن خلال رحلتنا التحويلية، واصلنا بناء الثقة الاستراتيجية والثقة المتبادلة بالحوار المستمر والتعاون المفيد للجميع والتدابير العملية لبناء الثقة من أجل تهيئة بيئة سلمية مواتية للنمو المستدام. وفي ذلك الصدد، شدد مجلس الأمن على دور الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وأصحاب المصلحة ذوي الصلة في تعزيز تدابير بناء الثقة والحوار على مختلف المستويات، مع ضمان التآزر والاتساق وتكامل هذه الجهود. ونؤكد من جديد التزامنا القوي بالإقليمية وتعددية الأطراف، ونشدد على أهمية التقيد بالمبادئ الرئيسية والقيم والمعايير المشتركة المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة؛ وميثاق الرابطة؛ والإعلان المتعلق بمنطقة السلام والحرية والحياد؛ ومعاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا؛ واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار؛ ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا؛ ومبادرة توقعات رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ. ونسلم بالأهمية الاستراتيجية لمنطقتنا بالنسبة لسلامنا وأمننا واستقرارنا وازدهارنا، وبالنسبة لسلام وأمن واستقرار وازدهار لشركائنا الخارجيين. وبالنظر إلى التحديات المتزايدة التعقيد والشاملة لعدة قطاعات، بما في ذلك التحديات التي تواجه سيادة القانون فيما بين الدول، فإن

إننا نعيش في أوقات خطيرة. إذ يواجه السلم والأمن الدوليان تهديدات متعددة، تتسم بانتهاكات مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، واستخدام القوة من جانب واحد أو التهديد باستخدامها، والتدخلات الأجنبية، والاحتلال الأجنبي، وقمع الكفاح المشروع من أجل الحرية، وانتشار النزاعات والمنازعات، ومظاهر الإرهاب الجديدة، وتصادم التوترات فيما بين القوى العظمى، وتوسيع التحالفات العسكرية، وسباق تسلح نووي وتقليدي جديد، وعودة ظهور الأيديولوجيات الفاشية للكره وكرهية الإسلام. يجب أن نتصدى لتلك التحديات بشكل جماعي وفعال في إطار ميثاق الأمم المتحدة.

وتقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن تعزيز السلام من خلال الحوار. وتتشاطر الجمعية العامة تلك المسؤولية، خاصة عندما يكون مجلس الأمن عاجزا عن العمل.

ويعتقد على نطاق واسع أن مجلس الأمن قد أخفق في أداء الدور المتوخى له بموجب ميثاق الأمم المتحدة. لقد سمعنا عن شلل المجلس بشأن أوكرانيا، والآن فشل مجلس الأمن مرة أخرى في وقف المذبحة في غزة. وتأمل باكستان أن تتخذ الجمعية العامة إجراء، وأن تطالب بوقف فوري لإطلاق النار في غزة وإمكانية وصول إنساني كامل ومستدام وبدون عوائق إلى سكان غزة الذين يعانون، وأن تكفل عدم تشريدهم داخل غزة أو خارجها. وبعد ذلك، ينبغي أن نسعى إلى إحياء حل الدولتين، وهو الخيار الوحيد للسلام الدائم في الأرض المقدسة.

وهناك بالطبع عدة حالات أخرى فشل فيها مجلس الأمن في الارتقاء إلى مستوى رؤية الميثاق، كما هو الحال في النزاع على جامو وكشمير. ولم تنفذ بعد قرارات المجلس، التي تدعو إلى إجراء استفتاء لتمكين شعب جامو وكشمير من تقرير مصيره السياسي. ومثلما فعلت إسرائيل في فلسطين المحتلة، سعى جيش الاحتلال الهندي الضخم المكون من 900 000 جندي إلى قمع نضال الشعب الكشميري من أجل الحرية بوحشية وفرض ما وصفه قاداته المتطرفون، بشكل ينذر بالسوء، بأنه حل نهائي لكشمير.

ولا بد من معالجة إخفاقات المجلس. وتعتقد باكستان أنه يمكن القيام بذلك بجعل المجلس أكثر تمثيلاً لأعضاء الأمم المتحدة، وأكثر

مؤتمر قمة شرق آسيا في تعزيز الأهداف والمصالح المشتركة والحفاظ على المنطقة في بؤرة النمو من خلال بناء القدرة على الصمود في مواجهة التحديات الناشئة والصدمات المستقبلية. وتؤكد الرابطة من جديد الدور المهم لإطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا + 3 في تعزيز السلام والاستقرار والازدهار في منطقة شرق آسيا بوصف الرابطة القوة الدافعة.

في غضون ذلك، يواصل المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، بوصفه منبرا رئيسيا لبناء الثقة المتبادلة، تعزيز الحوار البناء والتشاور بشأن المسائل السياسية والأمنية ذات الاهتمام المشترك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتتطلع رابطة أمم جنوب شرق آسيا في المراحل المقبلة إلى العمل معا لتنشيط المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا حتى يستمر في العمل كمنتدى أمني إقليمي رائد في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

ولكي تحقق هذه الجهود الإقليمية كامل إمكاناتها، نكتسي تقوية التعاون مع هيئات الأمم المتحدة أهمية قصوى. لقد حان الوقت لأن تعزز الأمم المتحدة دور الآليات الإقليمية ودون الإقليمية بدعمها والتعاون معها بهمة. وفي ذلك السياق، تشدد الرابطة على أهمية الشراكة الشاملة بين الرابطة والأمم المتحدة في جهود بناء مجتمع الرابطة وفي جهودنا الجماعية في معالجة الشواغل العالمية والإقليمية.

وستواصل الرابطة، بدعم من جميع الشركاء، بما في ذلك الأمم المتحدة، الإسهام بوصفها لبنة مهمة في بناء السلام والاستقرار والرخاء على الصعيد العالمي.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

**السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** يشكركم وفد باكستان، سيدي الرئيس، ويشكر الرئاسة البرازيلية على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت. نشكر أيضا الأمين العام المساعد خياري، والسيدة ميشيل باشيليت، والسيد ثابو مبيكي، والسيدة جوزيفينا إيتشافاريا ألفاريس على أفكارهم الثاقبة.

وسيكون وفدي مستعداً، بعد هذه المناقشة، أولاً، لاستكشاف إمكانات ذلك النهج الإقليمي لإصلاح المجلس، وثانياً، لوضع معايير ومبادئ توجيهية يمكن استخدامها في مختلف المنظمات الإقليمية وعبر الإقليمية للإسهام في صون السلام والأمن الدوليين.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة بنما.

**السيدة كانو فرانكو (بنما) (تكلمت بالإسبانية):** تعتقد بنما أن أحكام ميثاق الأمم المتحدة تشكل الإطار القانوني لتنظيم العلاقات بين الدول. ونحن مطالبون بموجب أحكام الفصل السادس من الميثاق بالبحث عن سبل سلمية لحل النزاعات، وكما أبرزت أحكام الفصل الثامن، يمكن للترتيبات الإقليمية أن تسهم في صون السلام والأمن الدوليين. وقد أثبتت الاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية أنها أدوات فعالة لمنع نشوب النزاعات وحلها، ومن الضروري الاعتراف بأهميتها في السياق الدولي الراهن. ويمكن للاتفاقات الثنائية والإقليمية ودون الإقليمية أن تعزز التعاون بين البلدان التي تتشاطر مصالح جغرافية أو ثقافية أو اقتصادية. وتعزيز التعاون يهيئ بيئات مؤاتية لمنع نشوب النزاعات. إن العمل معاً في قطاعات مثل التجارة أو الأمن أو إدارة الموارد المشتركة يمكن البلدان من بناء علاقات أقوى، والتي بالإضافة إلى منع الخلافات في المستقبل تعزز الشفافية والثقة المتبادلة، وهما عنصران حاسمان لمنع نشوب النزاعات.

وتؤمن بنما إيماناً راسخاً بأن الاتفاقات الإقليمية يمكن أن تسهم في التسوية السلمية للنزاعات. ونذكر بإعجاب بتجربة مجموعة كونتادورا في منطقتنا، التي شكلتها بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك في عام 1983. وقد أدت تلك المجموعة دوراً حاسماً في عملية مفاوضات السلام في أمريكا الوسطى خلال ثمانينيات القرن العشرين. وتطورت المجموعة فيما بعد إلى مجموعة ريو، التي كانت بنما عضواً فيها أيضاً، مما وفر الأساس لإنشاء جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وتؤدي التحالفات دون الإقليمية أيضاً دوراً حاسماً في منع نشوب النزاعات وحلها. ويمكن لهذه التحالفات أن تعمل على معالجة مشاكل

ديمقراطية بتوسيع صوت أغلبية الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم، وأكثر خضوعاً للمساءلة من خلال الطريقة الديمقراطية المتمثلة في إجراء انتخابات دورية. ومن الواضح تماماً أن المصدر الرئيسي لأوجه القصور في المجلس هو حق النقض الذي يتمتع به أعضاؤه الخمسة الدائمون، سواء تم ممارسته بشكل مباشر أو غير مباشر. ولذلك، من الصعب فهم منطق الذين يدعون إلى زيادة عدد الأعضاء الدائمين في المجلس. ولا يمكن أن تكون المشكلة هي الحل.

ويمكن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تؤدي دوراً في تعزيز السلام والأمن وتسوية المنازعات. بيد أن دورها يظل تكميلياً لدور مجلس الأمن والجمعية العامة والأمن العام وكيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، ويجب أن تظل أعمالها متسقة مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة. ويختلف دور هذه المنظمات من منطقة إلى أخرى. وقد وضعت بعض المناطق، مثل الاتحاد الأوروبي، آليات سياسية وتشريعية وقضائية متقدمة لمعالجة المسائل الإقليمية والأمنية والاقتصادية. وأنشأ الاتحاد الأفريقي أيضاً آليات هامة، بما في ذلك من خلال مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، لمعالجة قضايا السلام والأمن. ويمكن لتلك المنظمات الإقليمية أن تمثل أعضاءها في المجلس تمثيلاً فعالاً كما تفعل في مجموعة العشرين الآن، وأن تكون نموذجاً للمناطق الأخرى أيضاً. وقد اقترحت مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء باستمرار أن التمثيل الإقليمي يمكن أن يوفر الأساس للتوصل إلى اتفاق بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن.

وفي منطقتنا، من المؤسف أن رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي قد مُنعت من قبل أكبر أعضائها من تحقيق إمكاناتها. ولكن لحسن الحظ، رسخت منظمة شنغهاي للتعاون نفسها بوصفها منبراً موثقاً به للتعاون الإقليمي الأوروبي الآسيوي، بما في ذلك بشأن المسائل الأمنية - كما فعلت رابطة أمم جنوب شرق آسيا، كما سمعنا للتو. وهناك أيضاً منتديات عبر إقليمية واعدة، مثل جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، التي لديها القدرة على الإسهام في حل المنازعات بين أعضائها والدول والكيانات الأخرى.

وأود، في البداية، أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به في وقت سابق السفير سكوغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لئن كانت المسؤولية الرئيسية عن التسوية السلمية للنزاعات تقع على عاتق الأطراف نفسها، فيمكن لمجلس الأمن أن يفعل المزيد لتحديد الأزمات ومعالجتها في وقت مبكر، عندما تكون فرص الحوار البناء واستخدام الوسائل السلمية أكبر. ويتطلب تعقد الأزمات وطابعها عبر الوطني المتزايد مستوى أكبر من المشاركة من جانب المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي بعض الحالات، تكون هذه هي الأنسب لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، وقد أثبتت نجاحها الكبير. وأود أن أتناول ثلاث مسائل.

أولاً، إن منع نشوب النزاعات أكثر فعالية وأقل تكلفة بكثير من الاستجابة لها، لا سيما من حيث منع المعاناة الإنسانية. وكما سمعنا، فإن لدى المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والجماعة الكاريبية وغيرها، معرفة وفهم عميقان للحالات على الأرض ولها دور هام تؤديه. وقد طور العديد منها آليات مبتكرة للإنذار المبكر في مجالات تتراوح بين سيادة القانون والأمن والاستقرار والمساواة وحقوق الإنسان. ووطورت عددا من الممارسات الجيدة في بناء الثقة والتعاون عبر الحدود، وبالتالي منع نشوب النزاعات. ويمكن للمرء أن يتصور مجموعة أدوات تضم جميع الممارسات الجيدة والآليات والدروس المستفادة من مختلف المنظمات الإقليمية المتاحة للاستخدام العالمي. ولذلك فإننا نؤيد بقوة الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وندعو إلى تعزيزها.

ثانياً، يظل الشمول أحد الطرق لمعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاعات. إن مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة والهادفة في صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام، على الرغم من قرارات مجلس الأمن العديدة التي تعالج هذه المسألة، لا تزال طموحا وليس أولوية سياسية. ولا بد لذلك أن يتغير. فببساطة، لا يمكننا أن نترك نصف السكان خارج عملية صنع القرار. وتسهم المساواة بين الجنسين

محددة تؤثر على مجموعة من البلدان المتقاربة جغرافيا، مما يمكن أن يساعد على تحديد الحلول المناسبة وتيسير تنفيذ التدابير المشتركة. ومن الأمثلة الناجحة على ذلك الجماعة الكاريبية، التي تعزز السلام والاستقرار في منطقة البحر الكاريبي من خلال الحوار والتعاون في مجالات مثل التجارة والأمن والتنمية المستدامة. ويعكس استخدام تلك الصكوك نهجا استباقيا وفعالا للتصدي لتحديات السلام والأمن التي تواجه المجتمع الدولي. وفي جميع تلك الحالات، تؤدي الإرادة السياسية والحوار والدبلوماسية دورا مركزيا. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن ينطوي تعزيز الثقة بين الدول على إزالة العوامل التي تقوضها، مثل حيازة الأسلحة النووية أو البيولوجية أو الكيميائية، ولهذا السبب من الحيوي مواصلة العمل من أجل القضاء عليها.

وعلى الساحة الدولية، حيث تتنوع الأصوات وقد تختلف وجهات النظر، فإن الاستماع إلى الآخرين هو ركيزة أساسية للدبلوماسية الفعالة والحل السلمي للمنازعات. وفي اختلافاتنا نجد ثراء البشرية وفرصة للتعلم والمضي قدما معا. ولتحقيق السلام والأمن، يجب أن نعتمد نهجا تعاونية تبدأ بالاعتراف بتقوعنا، ويجب أن نضع أنفسنا في وضع يمكننا من فهم واقع الآخرين. ويجب أن نواصل دعم وتعزيز الجهود الرامية إلى استخدام الوسائل السلمية لتسوية المنازعات، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، مع التسليم بأن السلام سلعة ثمينة تتطلب التزاما ثابتا ومستداما. وفي ذلك الصدد، تضطلع الأمم المتحدة بدور حاسم في دعم وتيسير عمليات السلام. وتعيد بنما تأكيد التزامها بالإسهام في عمل مجلس الأمن لتعزيز جدول أعمال السلام والأمن الدوليين، بما يتماشى مع تطلعها إلى انتخابها عضوا غير دائم في المجلس للفترة 2025-2026. ونحن متفائلون بأننا نستطيع أن نجد أهدافا مشتركة، لأننا نؤمن إيمانا راسخا بأن البشرية تريد - أكثر من أي شيء آخر - أن تعيش في سلام.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

**السيد مالوفرا (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية):** أولاً، أعرب عن امتناني الشديد لرئاسة البرازيل للمجلس على تنظيم مناقشة اليوم.

في المؤسسات المتعددة الأطراف. وأود أن أدلي بأربع نقاط سريعة كاقتراحات في هذا السياق.

أولاً، يدعو ميثاق الأمم المتحدة إلى حل أي نزاع عن طريق المفاوضات. وحيثما توجد اتفاقات ثنائية بشأن سبل حل أي نزاع معلق بين طرفين، فإن أفضل طريقة للمضي قدماً هي أن يعترف المجتمع الدولي بوجود هذه الوسائل وأن يحث عليها. وقد شهدنا عدة أمثلة في الماضي كانت فيها المناقشات الثنائية والآليات الإقليمية ودون الإقليمية أكثر فعالية في التوصل إلى حلول مقبولة بصورة متبادلة لحل النزاعات.

ثانياً، إن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما في أفريقيا، بمعرفتها العميقة بالعوامل والتعقيدات المحلية، في وضع فريد يمكنها من إيجاد حلول أفضل للنزاعات في مناطقها. ولذلك، فإننا نؤيد المشاركة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، تمسياً مع الميثاق.

ثالثاً، في سياق حفظ السلام، يلزم إعادة تشكيل هذه القوى للاتصال النشط بالقوى الإقليمية. ومن المهم بنفس القدر بناء قدرات وإمكانيات الشركاء الإقليميين المحتملين، فضلاً عن قدرات وإمكانيات الدول المضيفة. ومن جانبنا، فعلنا ذلك مع عدة شركاء، لا سيما في أفريقيا. ونحتاج كذلك إلى دعم عمليات السلام التي تقودها أفريقيا بموارد وولايات محددة جيداً تشكل كذلك عوامل مؤثرة منذ البداية في استراتيجيات الخروج.

رابعاً، لن يكون لأي من ذلك أهمية إذا لم نعالج المشكلة الكبرى، وهي أننا غير قادرين حالياً على حل النزاعات سلمياً من خلال الأمم المتحدة، لأن هيئتها الأساسية - مجلس الأمن نفسه - أصبحت غير فعالة. فما لم نعمل بإصلاحات شاملة ونرتب هذا المجلس، سنظل نواجه أزمة مصداقية مستمرة. إن التوجه الجديد لإصلاح تعددية الأطراف، الذي تدعو إليه الهند، ينبع من فكرة أنه لا يمكن أن يكون هناك تضامن حقيقي بدون ثقة. والأغلبية الساحقة من بلدان الجنوب العالمي تشاطرننا الاعتقاد بأن إصلاح هيكل الأمم المتحدة لم يعد

في الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي. وقد أعاد مجلس الأمن التأكيد على أن تمكين النساء والفتيات، إلى جانب المساواة بين الجنسين، أمر حاسم للجهود الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين. والتنفيذ الشامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أمر محوري في ذلك الصدد.

ثالثاً، من الأمثلة الجيدة على التحدي عبر الوطني الذي يمكن أن يكون عاملاً مضاعفاً للتهديد آثار تغير المناخ. فهو يزيد من أوجه ضعف المجتمعات ويزيد من احتمال نشوب النزاعات. وهناك دور يتعين على مجلس الأمن أن يؤديه في مناقشة الأمن المناخي في سياق منع نشوب النزاعات. ويمكن للتعاون الوثيق مع المنظمات والآليات الإقليمية ودون الإقليمية أن يساعدنا على فهم أفضل للروابط المحددة بين المناخ والسلام والأمن واستنباط استجابات مراعية للمناخ لمنع نشوب النزاعات المحتملة أو التخفيف من حدتها. وكثيراً ما تتجلى إمكانات الاستقرار للتعاون عبر الحدود في مجال مسائل المياه. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك اللجنة الدولية لحوض نهر سافا، التي أنشئت قبل 20 عاماً في إطار مبادرة إقليمية، بهدف توطيد السلام ومنع تكرار النزاع في غرب البلقان. وقد ساعد التعاون بشأن سياسة مياه مشتركة على بناء الثقة ومهد الطريق لأشكال أخرى من التعاون بين الخصوم السابقين.

وأود أن أختتم بياني بالقول أن منع نشوب النزاعات أمر أساسي في عصر التهديدات الجديدة والأكثر تعقيداً. كما إنه أفضل استثمار لمستقبل أي مجتمع. ويجب علينا ألا نغفل إمكانات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في ذلك الصدد، وينبغي لنا أن نواصل البحث عن أوجه التآزر ونتجنب الازدواجية ونعمل بطريقة متعاضدة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة الهند.

**السيدة كمبوج (الهند) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أهنئكم بحرارة، سيدي الرئيس، على رئاسة بلدكم لمجلس الأمن.

إن الفرضية الأساسية التي تقوم عليها مناقشاتنا اليوم هي تآكل الثقة في المؤسسات المتعددة الأطراف وضرورة الإصلاح. ومن المهم حقاً بالنسبة لنا أن نجري محادثة صادقة حول كيفية إعادة بناء الثقة

ويتطلب منع نشوب النزاعات وتسويتها على نحو فعال ومستدام المعارف والقدرات التي تمتلكها المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية وما تضطلع به من عمل. ولمجلس الأمن دور مهم يؤديه في تيسير الحوار وجهود الوساطة وتحقيق المصالحة من خلال السلطة المخولة له بالدعوة إلى عقد الاجتماعات بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. ويشمل ذلك العمل مع المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية للاستفادة من خبراتها وتيسير التسوية السلمية للنزاعات. ولن يثمر ذلك عن تعزيز فعالية حل النزاعات فحسب، بل ويمكن الدول - والمناطق - من تولي زمام عملياتها لبناء السلام ودعم تحقيق سلام أكثر استدامة ودواما.

ويمكن للمجموعات الإقليمية أن تضطلع بدور فعال في حماية المدنيين وكفالة وصول المساعدات الإنسانية في أوقات النزاع، كونها من أوائل الجهات المستجيبة والجهات الوسيطة. ويمكنها أيضا أن تسهم في توفير الحماية الفعالة للخدمات الصحية الحيوية والعاملين في مجال الصحة في الميدان. ومن الممكن أن تكون المجموعات الإقليمية فعالة للغاية في التفاوض بشأن إتاحة الوصول المأمون وتسهيل إيصال الإمدادات الحيوية. وتحت أستراليا المجلس على مواصلة دعم الدور الحيوي للمجموعات الإقليمية في تخفيف المعاناة الإنسانية أثناء النزاع والإسهام في استعادة الاستقرار والسلام في المناطق المتضررة.

ونؤيد الدعوة الواردة في الخطة الجديدة للسلام إلى تعزيز دور لجنة بناء السلام وتمويلها وشمولها للجميع. فمن شأن وجود لجنة أقوى وأكثر استباقية لبناء السلام أن يساعد في تعبئة الدعم السياسي وتعزيز المصالحة والبناء على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. والأهم من ذلك أنه سيدعم إسهام الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية في جهود منع نشوب المنازعات وحلها بالوسائل السلمية. ونؤيد الدعوة إلى إقامة تعاون أكثر فعالية بين لجنة بناء السلام والجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان. ونعرب عن تأييدنا أيضا للدعوة إلى إضفاء الطابع الرسمي على مشاركة المنظمات الإقليمية في لجنة بناء السلام، لجعل مداولاتها أكثر اتساما بالطابع الكلي وشمول الجميع. ونتطلع إلى إحراز تقدم

مسألة لماذا، بل متى وفي أي وقت. وينبغي أن تدفعنا الفرصة التي يتيحها مؤتمر قمة المستقبل العام المقبل إلى العمل من أجل التغيير في اتجاه إصلاح تعددية الأطراف، بما في ذلك من خلال توسيع المجلس في فئتي عضويته.

وأخيرا، وللأسف، أجد لزاما علي أن أشير إلى أن باكستان انحطت مرة أخرى إلى إساءة استخدام محفل مجلس الأمن. إن ملاحظاتها غير مؤسسية، ولذلك فإننا نرفضها بمرمتها. فأراضي اتحاد جامو وكشمير ولاداخ جزء لا يتجزأ من الهند، نتيجة لانضمام جامو وكشمير بصورة قانونية وكاملة وغير قابلة للنقض إلى الهند في عام 1947.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

**السيد لارسن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن السلام من خلال الحوار.

لقد سعت أستراليا دائما إلى عالم لا تسوى فيه الخلافات والنزاعات بالقوة والحجم، بل بالمؤسسات والقواعد والمعايير المتفق عليها.

وتظل الأمم المتحدة المحفل الوحيد الذي انتقلت فيه جميع البلدان الـ 193 على الاجتماع معا لتجاوز خلافاتنا من خلال الحوار. لقد أسسنا هذه المؤسسة انطلاقا من إدراكنا أن السلام هو هدفنا المشترك. ومع ذلك، يواجه العالم، على الرغم من تلك الجهود، ارتفاعا غير عادي في معدلات عدم الاستقرار والعنف والنزاع المسلح. فهناك الانقلابات المتتالية التي شهدتها منطقة الساحل والتي أسفرت عن نزوح عشرات الملايين من الأشخاص. ولا تزال الحرب غير الأخلاقية وغير القانونية التي تشنها روسيا في أوكرانيا تتسبب في الموت والدمار. وفي الآونة الأخيرة، شهدنا الهجمات التي شنتها حماس في إسرائيل، بما في ذلك أعمال الترويع البغيضة ضد المدنيين الأبرياء، التي تدينها أستراليا إدانة قاطعة. وفي ظل كل تلك الظروف، نكرر دعوتنا إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية المدنيين وإتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية.

التي طال أمدها في جميع أنحاء العالم بظلالها منذ فترة طويلة على السلام العالمي، مع ما يترتب عنها من آثار غير مباشرة كارثية تواصل تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر. ومما يؤسف له أن هذه النزاعات تُزهق الأرواح وتضعف المؤسسات وتعطل الاقتصادات وتؤجج مزيدا من عدم الاستقرار. وكثيرا ما تستمر الآثار الضارة الناجمة عن النزاعات لسنوات عديدة. وإزاء تلك الخلفية، فإن منع نشوب النزاعات وحلها بالوسائل السلمية أمران حتميَان.

وماليزيا ملتزمة بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وهو ما يدعو إليه بقوة الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. ويشكّل الحفاظ على السلام جهدا جماعيا يتطلب المشاركة النشطة لجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة. وللمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دور حيوي في تحقيق ذلك التطلع. والواقع أن العديد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لها تاريخ طويل من المشاركة في جهود منع نشوب النزاعات والوساطة وحفظ السلام وبناء السلام، مما يجعلها تمتلك رؤى وآليات مفيدة لتيسير الحوار البناء والتعاون الملموس.

وترى ماليزيا، بوصفها عضوا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أن الرابطة تضطلع بدور حاسم الأهمية في تعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. لقد أنشئت رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام 1967، وتضامن الرابطة قائم على التفاهم المتبادل والثقة والاطمئنان بين أعضائها. إننا نتشاطر نفس الهدف: أن نعيش في سلام مع بعضنا البعض ومع العالم بأسره في بيئة تتسم بالعدل والديمقراطية والوثاق، على النحو المتوخى بوضوح في خطة الجماعة السياسية والأمنية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتحقيقا لتلك الغاية، تظل روح التفاوض والوساطة، القائمة على قيم الرابطة، حجر الأساس الذي يستند إليه نظام تسوية المنازعات في الرابطة، الذي يسترشد بقوة بميثاق الرابطة.

وماليزيا مقتنعة بأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمر لا غنى عنه لصون السلم والأمن الدوليين. وللمشاركة النشطة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بوصفها شريكا موثوقا للأمم المتحدة أهمية حاسمة لتنفيذ ولاية المنظمة. وترحب ماليزيا

بشأن هذه المسائل والإسهام في الجهود الرامية إلى بناء سلام مستدام، عندما تبدأ فترة عضويتنا في لجنة بناء السلام في عام 2025. نحن نؤيد دور القيادة الإقليمية في جهود حفظ السلام. ونرحب بالمقترح الذي قدمته فيجي بإنشاء رابطة جديدة لحفظ السلام في منطقة المحيط الهادئ من أجل تعزيز القدرات والتعاون في منطقتنا. وندعم أيضا النداء الموجه من الدول الأفريقية إلى استخدام الأنصبة المقررة للأمم المتحدة لصالح عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي.

إن منع نشوب المنازعات ومنع الفظائع يسيران جنبا إلى جنب. فالعديد من العوامل التي تهدد بنشوب النزاعات هي نفسها التي تهدد بارتكاب الفظائع. ويشكّل إطار العمل الجديد للمسؤولية عن الحماية الذي وضعه مركز آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمسؤولية عن الحماية والمركز العالمي للمسؤولية عن الحماية أداة مفيدة للدول. فهو يحدد مجموعة واسعة من الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدول والجهات الفاعلة الإقليمية لمنع ارتكاب الفظائع والتصدي لها وبناء مجتمعات أكثر سلمية.

إن التزامنا بتحقيق السلام والأمن الدوليين هو السبب وراء سعي أستراليا للحصول على مقعد في مجلس الأمن للفترة 2029-2030. وتقف أستراليا على أهبة الاستعداد للتعاون مع الدول الأعضاء بينما نضع الميثاق من أجل المستقبل ونعمل في مجلس أمن يتصدى بفعالية لتحدياتنا المشتركة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

**السيد عمر (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية):** تتوجه ماليزيا بالشكر إلى رئيسة المجلس، البرازيل، على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة، والشكر موصول إلى مقدمي الإحاطات على أفكارهم القيمة.

ويؤيد وفد بلدنا البيان الذي أدلت به إندونيسيا باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

إن موضوع اليوم المتعلق بإسهام الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية في منع نشوب المنازعات وحلها بالوسائل السلمية له أهميته القصوى وجدواه فيما يواجهه العالم اليوم. فقد ألفت النزاعات

بما في ذلك في الشرق الأوسط؛ وبالأخص التطورات الأخيرة وتداعياتها الإنسانية في قطاع غزة، والتي تتطلب التنسيق المكثف للجهود الإقليمية والدولية في ظل الظروف الاستثنائية الحالية في المنطقة. ولا شك في أن طول أمد هذه الصراعات وتفجرها من وقت إلى آخر، وتهديدها للأمن والسلم الإقليميين والدوليين، يحتم علينا جميعا اتباع منهج أكثر شمولاً يضمن تحقيق سلام عادل وشامل ومستدام من خلال معالجة جذور الصراعات، لا سيما الصراع في الشرق الأوسط.

ومن المهم كذلك ونحن نحرص في هذه المناقشة المفتوحة أن نستشرف آفاق وتطلعات مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، فيالعام القادم، ونستحضر عملية استعراض عام 2025 لهيكل بناء السلام، وكذلك متابعة مخرجات مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي عقد في أيلول/سبتمبر. وفي هذا السياق، تجدد دولة قطر دعمها لتقرير الأمين العام المعنون خطتنا المشتركة (982/A/75) والخطة الجديدة للسلام. ونشير في هذا الصدد إلى الموجز 11 للخطة الجديدة للسلام، الذي يؤكد على أهمية الشراكات القوية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والاستثمار في الدبلوماسية والتدابير الوقائية لمنع نشوب النزاعات والعنف، ودعم جهود صنع السلام عبر الوساطة والحوار.

وتعزز دولة قطر بأن الدبلوماسية الوقائية والحوار والوساطة تمثل الأسس والمرتكزات الأساسية لاستراتيجية وأولويات سياستها الخارجية. وهذا ما جعل لدولة قطر سجلاً راسخاً في مضمار الوساطة الموثوقة والناجحة على المستويين الإقليمي والدولي. حيث أسهمت جهودنا في خفض التصعيد وحفظ السلم والأمن الدوليين. إن دولة قطر تتبنى مقاربة شاملة لمفهوم السلام. فوفقاً لرؤيتنا، السلام ليس مجرد إيقاف العنف أو القتال فقط. إن السلام الشامل والمستدام يقوم على الجهود الوقائية ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، التي تشمل التدخلات الإنمائية والإنسانية وإتاحة فرصة التمكين الاقتصادي للنساء والشباب.

وترى دولة قطر أن ميثاق الأمم المتحدة يقدم أساساً وإطاراً جيداً لجهود ومساعي الحلول السلمية للنزاعات، وفقاً للفصل السادس. كما يدعم الفصل الثامن من الميثاق دور وجهود المنظمات الإقليمية

بصفة خاصة بالتعاون المستمر بين الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، لا سيما رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة التعاون الإسلامي، التي تنتمي ماليزيا إلى عضويتها.

وتظل ميانمار واحدة من أصعب التحديات التي تواجه منطقتنا. وفي ذلك الصدد، ترحب ماليزيا بالقرار التاريخي 2669 (2022) بشأن الحالة في ميانمار، الذي اتخذته مجلس الأمن في 21 كانون الأول/ديسمبر 2022. وستواصل ماليزيا العمل بشكل وثيق وبناءً مع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والمجلس فيما تبذله من جهود تهدف إلى إيجاد حل سلمي ومستدام للأزمة السياسية في ميانمار. وفي ذلك الصدد، تؤكد ضرورة التنفيذ الكامل والفعال لتوافق الآراء المؤلف من خمس نقاط.

ونقدر أيضاً الجهود الدؤوبة التي تبذلها منظمة التعاون الإسلامي وما تبديه من تضامن لمعالجة الحالة الأليمة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونؤيد البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الاستثنائي الطارئ المفتوح العضوية للجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي، الذي عُقد في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023، بشأن إيجاد السبل التي تمكن الشعب الفلسطيني من أن ينال حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، في دولة فلسطين مستقلة ذات سيادة.

وينبغي دعم وتعزيز الدعوة التي أطلقها الأمين العام من خلال خطته الجديدة للسلام إلى إنشاء أطر ومنظمات إقليمية قوية. وستواصل ماليزيا الإسهام والمشاركة بنشاط في الجهود الإقليمية التي تهدف إلى تعزيز الحوار والتعاون في مجال صون السلم والأمن.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

**السيدة آل ثاني (قطر):** أود بداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأهني البرازيل على رئاستكم للمجلس هذا الشهر، وكذلك على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. ونشكر مقدمي الإحاطات الذين أثروا الجلسة الصباحية اليوم.

تعتقد هذه الجلسة في الوقت الذي تتزايد فيه الأزمات الإنسانية والصراعات المسلحة في العالم، التي تتغير طبيعتها وأبعادها باطراد،

التي أنشئت بولاية أساسية تتمثل في الإشراف على صون السلم والأمن الدوليين ومتابعته. وهذا هو الجهاز الذي نتطلع إليه لكي يبذل قصارى جهده لضمان أن يكون الحوار من خلال الدبلوماسية وتيسير الحلول التوفيقية بين الأطراف في حالات النزاع هو أفضل أسلحة السلام.

وأشكر وفد البرازيل على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع "السلام من خلال الحوار: مساهمة الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية في منع نشوب المنازعات وحلها بالوسائل السلمية". وأود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات بشأن الموضوع الهام.

لقد علمتنا تجربتنا في ناميبيا قيمة النهج المتعددة لتحقيق الحرية ووضع حد للحكم الاستعماري والاحتلال. وبالنسبة لنا، فإن ترسيخ هذا هو المثال الرئيسي المحفور في أذهاننا على الكيفية التي يمكن بها للدبلوماسية أن تيسر الانتقال من التوتر إلى المفاوضات، وأن تؤدي في نهاية المطاف إلى السلام والمصالحة. ولم تكن تلك العملية سهلة ولا سريعة، ولكنها غرست فينا روح الانفتاح على فكرة أن الحوار والدبلوماسية يمكن أن ينجحا.

ولهذا السبب، تشجع المادة 96 من الدستور الناميبي تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. وهذا هو الموقف العام لناميبيا في أي نزاع، ولا نزال من أشد المدافعين عن التسوية السلمية للمنازعات. وفي الحالات التي ثبت فيها صعوبة ذلك، لجأنا إلى استخدام النظم والعمليات والمؤسسات على الصعد الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية. وبالمثل، وافقنا على الولاية القضائية لمؤسسات مثل محكمة العدل الدولية. وفي إحدى المناسبات، حكمت المحكمة لصالحنا عندما قررت ضرورة الإنهاء الفوري لاحتلالنا. وفي مناسبة أخرى، لم تحكم المحكمة لصالحنا، وطلب منا أن نتحلى برحابة الصدر ونقبل قرارها.

إن خطة الأمين العام الجديدة للسلام جديدة بالثناء. فهي تطرح عدة طرق يجب أن تكون فيها الدبلوماسية هي القوة الدافعة لتعددية الأطراف الجديدة. كما تقر بقيمة الدبلوماسية كأداة للحد من مخاطر النزاع، من ناحية، وإدارة التصدعات المتزايدة، من ناحية أخرى.

ودون الإقليمية في تعزيز الحوار والدبلوماسية الوقائية وحل النزاعات بالوسائل السلمية، في سياق حفظ السلم والأمن الدوليين. هذا بالإضافة إلى قرارات مجلس الأمن، ومنها القرار 1625 (2005)، الذي أكد المجلس من خلاله على تصميمه على تعزيز قدرات الأمم المتحدة لمنع نشوب الصراعات عبر دعم مبادرات الوساطة الإقليمية، وذلك من خلال التشاور الوثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية. والقرار 2171 (2014)، الذي دعا إلى تعزيز التعاون وبناء القدرات مع المنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية للمساعدة في منع الصراعات وانتشارها وتأثيرها، لا سيما وأن هذه المنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية أكثر دراية بما يدور في مناطق اختصاصها وحيزها الجغرافي.

وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم المحرز في إطار الشراكات بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والأطر الثنائية في سياق تعزيز جهود منع نشوب النزاعات والدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وبناء السلام.

لا شك في أن مواجهة تحديات النزاعات الجديدة ومتغيراتها المتسارعة تحتاج إلى اضطلاع المجلس بمسؤولياته وفقاً للميثاق وقراراته ذات الصلة، التي تدعو إلى تعزيز جهود الشراكة والمبادرات المشتركة مع الترتيبات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية في إطار الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات وحلها بالوسائل السلمية. كما ندعو إلى الاستثمار في دعم نظم وآليات الإنذار المبكر ودعم جهود عمليات حفظ وبناء السلام وفقاً لخطة إصلاح شاملة في هذا الصدد، وتبني منهج ومقاربة شاملين والتكيف والمرونة مع متغيرات في النزاعات، وذلك ضمن إطار الخطة الجديدة للسلام، بقيادة الأمين العام للأمم المتحدة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

**السيد غيرتري (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية):** نجتمع اليوم في قاعة مجلس الأمن في ظل حالة من التوتر الشديد وسط حرب محفوفة بالمخاطر مستعرة في الشرق الأوسط. ولنتذكر أن هذه القاعة نفسها هي

الإقليمية في منع نشوب النزاعات، لأن لديها القدرة على تكملة عمل الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، حيث يطلب إلى المجتمع الدولي اللجوء إلى تلك الأدوات الأساسية في تعزيز السلام وسبل تحقيقه.

والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في وضع أمثل يمكنها من فهم أفضل للأسباب الجذرية للنزاعات والسعي إلى فتح أبواب الحوار، نظرا لمعرفتها الدقيقة بحقائق المنطقة التي تعمل فيها. وفي إطار تلك المنظمات يمكن إبراز التقارب الثقافي المشترك بين البلدان المتجاورة على نحو أفضل، ومن خلالها يمكن تيسير إطار أفضل للحوار الضروري للتوصل إلى تفاهات وحل النزاعات. ويمكننا أن نؤكد من جديد ذلك بمعرفة مباشرة في ضوء تاريخنا وواقعنا. وقد أتاحت لنا العمليات دون الإقليمية لبناء الثقة في أمريكا اللاتينية الانتقال من منطق المواجهة إلى منطق التعاون، مما جعل أمريكا الجنوبية منطقة سلام.

وقد أعربت منظمات أمريكا اللاتينية والكاريبي مرارا وتكرارا عن اهتمام المنطقة بالتوصل في أقرب وقت ممكن إلى حل للنزاع الذي طال أمده على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش والمساحات البحرية المحيطة بها، وفقا للقرارات ذات الصلة، وأيدت الحقوق المشروعة للأرجنتين في ذلك النزاع.

وتبرز الأرجنتين أهمية مختلف البدائل المعتمدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في مسائل السلم والأمن، ولا سيما إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق سلام والإسهام الإيجابي الذي يمكن أن تقدمه تلك البدائل لهيكل السلام العالمي. والأرجنتين عضو في منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، التي تتألف من ثلاث دول في أمريكا الجنوبية - أوروغواي والبرازيل والأرجنتين - و 21 دولة أفريقية، بموجب قرار الجمعية العامة 11/41 الصادر في عام 1986.

ويستمر عالمنا في التغير من خلال موجات اشتداد وهذوء الاستقطاب. وفي هذا السياق، نتطلع إلى ميثاق الأمم المتحدة من أجل التوجيه بشأن أفضل السبل للشروع في التسوية السلمية للنزاعات. فعندما نجد أنفسنا في أوقات الشدة، ينبغي أن نعود إلى نشر الأدوات المذكورة في الفصل السادس بوصفها خط دفاعنا الأول لمنع نشوب النزاعات المسلحة.

ومع ذلك، تود ناميبيا أن تبرز أن التسوية السلمية للنزاعات ليست مجرد طموح نبيل. بل إنها تتطلب تهيئة الظروف التي تمكن من إجراء حوار. وبالإضافة إلى ذلك، تشكل المجموعة الصحيحة من الجهات الفاعلة والعوامل التمكينية والمحاورين حجر الأساس للنجاح من خلال جهود الوساطة الدبلوماسية.

ولهذا السبب، نشيد بجهود الحكومة المصرية وجميع الجهات المعنية، بمن فيهم الأمين العام، للمبادرة بعقد مؤتمر قمة القاهرة للسلام، المقرر عقده غدا، وجلب العديد من الأصوات ووجهات النظر إلى الطاولة بشأن الأزمة المستمرة في الشرق الأوسط. وتحقيقا لتلك الغاية، يشجع وفد بلدي على تبادل المعلومات بانتظام بين مجلس الأمن والأطراف الفاعلة الإقليمية لتعزيز الوعي بالحالة والتحلي بالوضوح بشأن الفروق الدقيقة غير الواضحة.

ختاما، كانت أحداث هذا الأسبوع تذكرة صارخة بالحاجة الملحة إلى إصلاح مجلس الأمن، حيث إنه لا يمكن الدفاع عن فشل المجلس في الاستجابة على النحو المناسب وبشعور من الإلحاح في أوقات الأزمات، خاصة عندما تكون أرواح المدنيين معرضة للخطر.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة الأرجنتين.

**السيدة سكيف (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية):** في البداية، نود أن نهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر، وأن نشيد بكم وبوفدكم على الجهود المبذولة في هذا الوقت العصيب. ومن هذا المنطلق، نرحب بعقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة.

إن منع نشوب النزاعات هو حجر الزاوية في هيكل السلام. لقد أدركت الأمم المتحدة منذ وقت طويل أهمية المنظمات الإقليمية ودون

تتعد المناقشة بشأن السلام من خلال الحوار ومساهمات الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية في منع نشوب المنازعات وحلها بالوسائل السلمية في أكثر الأوقات ملائمة، حيث يعقد المجلس جلسات طارئة متتالية لوقف احتدام الأزمة في فلسطين وإنقاذ ملايين المدنيين في قطاع غزة. كما أننا نشهد نزاعات في أجزاء مختلفة من العالم جلبت البؤس لبلايين البشر، خاصة من خلال التسبب في تفاقم الأزمات المالية والغذائية وأزمات الوقود، من بين أزمات أخرى.

وتبين تجاربنا الجماعية أنه ليس هناك طريق آخر لتسوية المنازعات بشكل ملموس إلا بالنهج المذكورة في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، المعنون "حل المنازعات حلاً سلمياً". ولذلك، فإن للترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية دوراً حاسماً تؤديه في التنفيذ الفعال لوسائل تسوية المنازعات تلك. وأود أن أسلط الضوء على بضع نقاط في هذا الصدد.

أولاً، تتطوي الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية على إمكانية إيجاد أرضية مشتركة وبناء الثقة فيما بين أطراف المنازعات وتمكينها من الاجتماع ومواصلة الحوار الضروري. ولا تزال المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بطبيعتها في وضع أفضل لفهم الديناميات الإقليمية والمحلية والبيئة التي يمكن في نطاقها تعزيز أفضل الحلول ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

وفي ذلك الصدد، نود أن نشير بشكل خاص إلى القرار 2669 (2022)، الذي يقر بدور رابطة أمم جنوب شرق آسيا في المساعدة على إيجاد حل سلمي للأزمة في ميانمار لصالح شعب ميانمار. ونحث رابطة دول جنوب شرق آسيا على مضاعفة جهودها في تنفيذ توافق الآراء الشامل لخمس نقاط، وإيجاد حل مستدام لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة في ولاية راخين وتهيئة بيئة مواتية للعودة الآمنة والطوعية والمستدامة للروهينغيا إلى وطنهم ميانمار.

ثانياً، تعزز الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية الروابط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية بين الأطراف والأمم، مما يزيد من الإسهام في الدبلوماسية الوقائية، وتطوير نظم الإنذار المبكر،

كما أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي منطقة سلام، أعلن عنها رسمياً خلال مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقود في هافانا في كانون الثاني/يناير 2014، فضلاً عن كونها منطقة خالية من الأسلحة النووية. وتدعو إلى الحل السلمي للخلافات وتشجع تطبيق نظام يقوم على العلاقات الودية والتعاون فيما بين دولها الأعضاء ومع المناطق والبلدان الأخرى على أساس المعاملة بالمثل بغية القضاء نهائياً على التهديد باستخدام القوة واستخدامها.

وتشارك الأرجنتين أيضاً بنشاط في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي حافظت على التزام قوي بنزع السلاح وعدم الانتشار النووي منذ إنشائها على أساس معاهدة تلاتيلوكو. وتؤيد أيضاً إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس أنها تسهم إسهاماً فعالاً في السلم والأمن الدوليين. ونود أيضاً أن نسلط الضوء على الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها، التي تحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الثانية والثلاثين لإنشائها. والوكالة نتاج طبيعي لنهج استراتيجي وعملية بناء الثقة وقعت الأرجنتين والبرازيل من خلالهما اتفاقاً بشأن الاستخدامات السلمية الخالصة للطاقة النووية. وإنشاء تلك المؤسسة المشتركة للضمانات بين الدولتين فريد في العالم ويسر توطيد رؤية أمريكا اللاتينية المتمثلة في إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية.

ولئن كان المجلس قد حسن تفاعلاته مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على مدى العقدين الماضيين، فإن تلك الاتصالات لم تستخدم دائماً في سياق منع نشوب النزاعات. ولذلك، تقع على عاتقنا مسؤولية تعميق إسهام المجلس. إذ يعتمد بقاء البشرية على تعاوننا. نحن بحاجة إلى التعاون لا المواجهة. وقد كانت الأرجنتين، وستظل، مؤيداً قوياً لتعددية الأطراف ومدافعاً قوياً عن استخدام الدبلوماسية من أجل السلام.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

**السيد عبد المغيث (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية):** أهئى البرازيل على توليها رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر وأشيد بإدارتها الناجحة لأعمال المجلس. وأشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم المتبصرة.

وبعبارة أبسط، يمكن في بعض الأحيان أن تنتقل الانقسامات الداخلية للمجلس إلى تلك الجهود الإقليمية، الأمر الذي يجعلها أشبه بقارب لا يستطيع التحرك إلى الأمام لأن مجاديفه تسحب في اتجاهات مختلفة. ومن المهم أيضا الاعتراف بأن الأطر الإقليمية والدفاعية لا تسهم جميعها إسهاما إيجابيا في السلام والأمن الدوليين. وقد يزيد بعضها بالفعل من المخاطر. ولذلك، يجب أن نتحلى بالفتنة في دعمنا، فلا نؤيد إلا تلك الترتيبات الإقليمية التي تتماشى مع القيم الأساسية والقوانين الدولية التي تقوم عليها الأمم المتحدة.

وأود أن أقدم أربع توصيات أخرى. أولاً، يمكن لرئاسة مجلس الأمن أن تضع التجارب والمنظورات الإقليمية في الصدارة. ويمكن للرؤساء أن يشجعوا المجلس على إجراء تقييمات ميدانية بالاشتراك مع الكيانات الإقليمية للتوصل إلى تشخيصات مشتركة للعوامل المعقدة المؤدية إلى النزاع.

ثانياً، ينبغي أن يكون المجلس بيئة للتعليم. وينبغي لمزيد من المناطق أن تنظر في اعتماد نموذج مماثل للفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها.

ثالثاً، ينبغي للمجلس أن يعمق تعاونه مع لجنة بناء السلام، التي يمكن أن يسفر حوارها الشامل للجميع لبناء السلام مع الآليات الإقليمية والجهات الفاعلة الوطنية عن رؤى مفيدة. وينبغي الاستفادة من الدور الحالي للمنسق غير الرسمي بين المجلس ولجنة بناء السلام بشكل طموح لتعزيز نوعية المشورة التي تقدمها اللجنة.

رابعاً، ينبغي للمجلس أن ينظر باستمرار، في مداولته وقراراته، في التفاعل بين التنوع وبناء الدولة في السعي إلى تحقيق السلام المستدام، الذي يمثل مجالا رئيسيا للمواءمة بين المجلس واللجنة. وكان هذا هو محور تركيز مناقشة مفتوحة بدأناها خلال رئاسة كينيا الأخيرة للمجلس في تشرين الأول/أكتوبر 2021 (انظر S/PV.8877). ويتحتم على كل من المجلس والأطراف الإقليمية الفاعلة إدراك أن النزاع القائم على الهوية حافز هائل للعنف وأن السلام المستدام يكون أكثر قابلية للتحقيق عندما تدمج مبادرات منع نشوب النزاعات والوساطة ومرحلة

وتهينة البيانات المؤاتية للاستقرار. فعلى سبيل المثال، يضطلع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدور حاسم في التسوية السلمية للمنازعات في المنطقة. ونشدد أيضا على المساهمة المحتملة لمنظمة التعاون الإسلامي في تعزيز تدابير بناء الثقة بين الدول.

ثالثاً، ينبغي لمجلس الأمن أن يعزز تعاونه مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ودعمه لها في تسوية المنازعات. وتؤدي البعثات السياسية الخاصة أيضا دورا مهما في ربط المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بالأمم المتحدة وتعزيز التعاون بطريقة مجدية.

رابعاً، تشكل لجنة بناء السلام منبرا محتملا لنقل أقوال وأفعال الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية إلى مجلس الأمن والجمعية العامة. كما أنها تمكن الأطراف من تشاطر وجهات نظرها وآرائها ومن ثم تسهم في بناء آلية أقوى للأمن الجماعي - وهي إحدى نقاط العمل الواردة في الخطة الجديدة للسلام.

وأخيراً، أود أن أقول إن الديناميات الحالية في العالم أعطت مؤشرا واضحا على أن الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية القوية والفعالة لا غنى عنها لتعددية الأطراف الفعالة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

**السيد كيماي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أهني البرازيل بحرارة على توليها الرئاسة لهذا الشهر. كما أشكر وفد بلديكم، السيد الرئيس، على جهوده الحازمة والتعاونية والحسنة التوقيت للتفاوض على قرار بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

ونقدر تأييد الأمين العام القوي للأطر والكيانات الإقليمية لصون السلام. ومع ذلك، أود أن أضيف فروقا دقيقة إلى تلك الإشادة. إن نجاح الترتيبات بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يتوقف إلى حد كبير على وفاء أعضاء مجلس الأمن بالتزامهم بموجب الميثاق بالتركيز فقط على حل تهديدات محددة للسلام الدولي. وعندما يكون المجلس مجزأ بسبب المصالح الوطنية أو يستخدم كمنبر للمنافسات الجيوسياسية، يمكن إضعاف مبادرات السلام الإقليمية أو حتى إيقافها.

مع التأكيد على نموذج التعايش والتعاون، من أجل كفالة صون السلام والأمن الدوليين.

وتتطلب تعقيدات النزاعات وتواترها الحالي أن تضطلع الجهات الفاعلة على الصعد الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية بدور معزز إلى حد كبير في منع نشوب النزاعات والوساطة في النزاعات، على النحو المنصوص عليه في الفصل الثامن من الميثاق. وفي حين يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن العالميين، على النحو المنصوص عليه في المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة، فإن المجلس لم يتمكن في هذه الأوقات من العمل بسرعة أو بفعالية أو بوحدة هدف. ولذلك، يجب أن نعزز مشاركة الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية في التسوية السلمية للمنازعات، بما في ذلك من خلال منع نشوب النزاعات وبناء الثقة والوساطة، بالنظر إلى قدراتها الحالية والمحتملة وفهمها لديناميات النزاعات الإقليمية. وفي منطقتنا دون الإقليمية، تبين المشاركات الناجحة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في النزاعات في ليبيريا وسيراليون وغامبيا، على سبيل المثال، جدوى استخدام الأطر دون الإقليمية في البحث عن السلام في منطقة معينة. والدور المتنامي للاتحاد الأفريقي في عمليات دعم السلام في جميع أنحاء أفريقيا، على الرغم من القيود المفروضة على موارده، يضيف مصداقية على الحجة المؤيدة لإقامة شراكات فعالة بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية لتمكين التصدي في مرحلة مبكرة للمنازعات والأزمات الناشئة.

إن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في وضع جيد يمكنها من فهم أسباب النزاعات، نظرا لمعرفتها بمصالح وشواغل أطراف النزاع في منطقتها. فلديها فهم أفضل للعلاقات الثنائية بين البلدان وهي الأقدر على العمل كوسطاء موثوقين في حالات النزاع. ويؤيد ذلك أيضا الأمين العام في موجزه للسياسات بشأن الخطة الجديدة للسلام، الذي يقول فيه:

”تشكل الأطر والمنظمات الإقليمية لبنات أساسية حاسمة في تعددية الأطراف المترابطة التي أتصورها. وقد أصبحت

ما بعد النزاع بفعالية الإدارة الشمولية للاختلافات الاجتماعية والثقافية بوصفها اختصاصا أساسيا لأي دولة فعالة.

وفي الختام، أشيد بالجماعة الكاريبية على جهودها المثيرة للإعجاب لتعزيز عملية سياسية بقيادة هايتي يمكن أن تؤدي إلى انتقال منظم للتخصير لانتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية في هايتي. وأحث المجلس وفرادى أعضائه بقوة على تقديم دعمهم الكامل للجماعة الكاريبية وهايتي.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

**السيد كانو (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، السيد الرئيس، على توفير قيادة قوية لمجلس الأمن، وأود أن أشيد برئاسة البرازيل على جهودها خلال هذه اللحظة الصعبة من أجل صون السلام والأمن الدوليين. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات، الأمين العام المساعد خالد الخياري، والرئيسين السابقين ميشيل باشليت وثابو مبيكي، والسيدة جوزيفينا إيتشافاريا ألفاريس، على إسهاماتهم الهامة، التي أثرت فهمنا لموضوع مناقشة اليوم.

إن تزايد انعدام الثقة في دور الأمن الجماعي، على النحو المتوخى لذلك الدور في ميثاق الأمم المتحدة، قد قلل بشدة من الإيمان بقدرة الأمم المتحدة على الاستجابة للنزاعات العديدة في جميع أنحاء العالم. والميثاق وثيقة حية توفر إطارا تطلعا لمنع نشوب النزاعات وتصعيد المنازعات من خلال آليات مختلفة للتسوية السلمية للمنازعات، على النحو المبين في الفصل السادس منه.

إن الخسائر الكارثية للنزاعات على أرواح البشر - مع تكشف فصول نزاعات في الشرق الأوسط، وأوكرانيا، والصومال، ومنطقة الساحل، والبحيرات الكبرى، والقرن الأفريقي، وحوض بحيرة تشاد وأماكن أخرى - تؤكد أولوية الحوار في البحث عن السلام والأمن على الصعيد العالمي. إن الطريق إلى السلام بصوغه الحوار والتعاون اللذان يتشكلان من خلال الثقة المتبادلة والفهم المشترك للشواغل والتهديدات المحددة من منظور الأطراف المشاركة في النزاعات. ولتحقيق ذلك الهدف، نحتاج إلى استعادة النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد،

القدرات والاستراتيجيات المتبادلة لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين في أفريقيا، ولا سيما من خلال عقد اجتماعات تنسيق شهرية منتظمة بين رئيس مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ورئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فضلا عن القيام ببعثات ميدانية وتقييمية مشتركة. إن توطيد سبل التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ليس ضروريا لاستدامة السلام والأمن في أفريقيا فحسب، بل وعلى نطاق أوسع، للتصدي أيضا للطابع المعقد للمخاطر الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من المخاطر الأمنية المواضيعية، بما في ذلك انعدام الأمن الناجم عن تغير المناخ، الذي لا يزال يؤثر على أفريقيا بشكل غير متناسب.

وفي خضم سعي أفريقيا إلى إيجاد حلول محلية للتحديات الأفريقية، ينبغي للاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع المنظمات دون الإقليمية في أفريقيا، مواصلة تركيز الجهود على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، وإسكات البنادق في أفريقيا، ومعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ وبناء مستقبل أفضل وآمن لجميع الأفارقة.

في الختام، فإن سيراليون مقتنعة بأن أحد نهج حل النزاعات الجارية في جميع أنحاء العالم هو إصلاح مجلس الأمن ليجسد الحقائق الجغرافية السياسية والإقليمية الراهنة. وينبغي لقواعده وممارساته أن تحيي الثقة في الأمم المتحدة لجعلها ملائمة للغرض المنشود منها. وهناك حاجة ملحة إلى رفع الظلم التاريخي الذي لحق بأفريقيا، لأن ذلك يشكك في الشرعية الهيكلية ذاتها لمجلس الأمن.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

**السيد أوغاريلي (بيرو) (تكلم بالإسبانية):** تشكر بيرو البرازيل على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة وعلى ذكرها في المذكرة المفاهيمية (S/2023/732، المرفق) لاتفاق السلام الشامل والنهائي الموقع بين بيرو وإكوادور في عام 1998، بوصفه مثالا ناجحا للتسوية السلمية للنزاعات. وسنحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإبرامه في 26 تشرين الأول/أكتوبر. وفي عملية استمرت أكثر من ثلاث سنوات

الحاجة إليها ألح في المناطق التي أخذت تنهار فيها الهياكل الأمنية القائمة منذ فترة طويلة أو التي لم يسبق أبدا أن أقيمت فيها تلك الهياكل.

وفي ذلك الصدد، أسهمت الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا والاتحاد الأفريقي نفسه إسهاما واضحا في صون السلام والأمن في القارة بتوفير قوات لعمليات دعم السلام، كما كان الحال مع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غرب أفريقيا وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. كما دعم الاتحاد الأفريقي جهود الوساطة في النزاعات في أفريقيا من خلال هيئات مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أفريقيا وفريق الحكماء. وعلاوة على ذلك، أنشأ الاتحاد الأفريقي صندوقا للسلام لدعم عمليات السلام، ومرفق أفريقيا لدعم التحولات الشاملة في القارة.

وعلى الرغم من تلك الجهود، فإن الحلقة المفقودة في هذه الأحجية كانت ولا تزال الافتقار إلى التمويل الكافي والذي يمكن توقعه والمستدام لمبادرات دعم السلام التي تجري بقيادة إقليمية ودون إقليمية. ولذلك، نؤيد تأييدا تاما اقتراح مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، الذي اعتمد كورقة توافق آراء، بشأن التمويل الذي يمكن التنبؤ به والكافي والمستدام، استنادا إلى نماذج التمويل الثلاثية القابلة للتنفيذ التي اقترحها، وهي الأنصبة المقررة للأمم المتحدة للبعثات المختلطة، والأنصبة المقررة من خلال نموذج مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم، والدعم المباشر لعمليات الاتحاد الأفريقي دون الإقليمية لدعم السلام.

وهناك حاجة إلى تعميق التعاون والشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ولا سيما بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وينبغي أن يتم ذلك عبر مجموعة الأدوات المتاحة التي يمكن أن تجعل السلام مستداما، بما في ذلك منع نشوب النزاعات، وحفظ السلام، وبناء السلام، والحفاظ على السلام، وتلبية طلب التمويل المستدام لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، والتي لا يمكن المبالغة في التأكيد على أهميتها.

وتشدد سيراليون كذلك على الحاجة إلى مواصلة تحسين أساليب العمل بين المجلسين لتيسير الحوار والتعاون المنتظمين بشأن بناء

لتلك الغاية، لدينا، أولاً وقبل كل شيء، الأدوات المدرجة في الفصل السادس من الميثاق، التي يمكننا استخدامها دون الحاجة إلى إدراج قضيتنا في جدول أعمال مجلس الأمن.

ثانياً، لقد شخّص الأمين العام عن حق، في الموجز السياسي الذي قدمه تحت عنوان "خطة جديدة للسلام"، حقيقة أن أحد أكبر أوجه القصور الجماعية لدينا هو الاستخدام الناقص لأدوات التسوية السلمية للنزاعات المشار إليها في الفصل السادس من الميثاق، وتحديدًا في المادة 33. ولكن لكي تكون تلك الأدوات فعالة، لا بد من توفر الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء.

ثالثاً، إن للنزاعات الثنائية أثراً إقليمياً يمكن أن يقوض التقدم المحرز في مختلف المجالات. وفهمت البلدان الضامنة ذلك وبذلت قصارى جهدها للنهوض بدورها.

إن تجربة بيرو وإكوادور، علاوة على أنها إنجاز ثنائي وإقليمي، تبين للعالم بأسره ما يمكن تحقيقه عندما تتوفر الإرادة السياسية. تؤكد بيرو من جديد التزامها بالسلام والتسوية السلمية للنزاعات وتقدم خبرتها في ذلك المجال. ندعو جميع الدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات تتماشى مع المقاصد والمبادئ التي التزمنا بها عندما اعتمدنا الميثاق. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نبني مستقبلاً أكثر انسجاماً وازدهاراً لشعوبنا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل جامايكا.

**السيد والاس (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الـ 14 الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن مساهمات الآليات الإقليمية من أجل تحقيق السلام والأمن.

إن الزيادة في عدد النزاعات تكمن وراء حتمية ضمان أن تكون حلول النزاعات، بما في ذلك التدابير الوقائية، دائمة وشاملة، مما يسمح بالحصول على التدخلات ذات الصلة من المنظمات الإقليمية وآليات الأمن الإقليمية وغيرها من أصحاب المصلحة المناسبين. وهذا أمر

ونصف، بدأت باتفاق إيتاماراتي للسلام لعام 1995 وتوجت بالتوقيع على إعلان برازيليا لعام 1998، استخدمنا أدوات مختلفة مدرجة في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة وآليات لبناء الثقة. وتفاوضنا بشكل مباشر وثنائي، وعندما لم ننجح في إحراز تقدم بهذه الطريقة، لجأنا إلى البلدان الضامنة - الأرجنتين والبرازيل وشيلي والولايات المتحدة. واضطلعوا بأدوار الوساطة والمصالحة، وفي نهاية العملية، بأدوار التحكيم، دائماً في سياق أحكام بروتوكول السلام والصداقة والحدود لعام 1942.

وقد كانت المرحلة الأولى هي إنشاء بعثة المراقبة العسكرية بين إكوادور وبيرو، التي تضم مسؤولين من البلدان الضامنة، للإشراف على وقف إطلاق النار المتفق عليه في عام 1995 ولمنع التصعيد في المستقبل. ثم حددنا نقاط المأزق المتبقية وإطاراً للمناقشات الموضوعية المطلوبة لحلها. وعندما توقفت المفاوضات، سمح لنا اقتراح خلاق من البلدان الضامنة بتوسيع آفاقنا بحيث نعالج أيضاً، بالإضافة إلى مسألة الحدود البرية المشتركة، مسائل أخرى، مثل حرية الملاحة على الممرات المائية، وتكامل الحدود، والتعاون العسكري. وقد مكنتنا ذلك من التغلب على منطق المحصلة الصفرية والتوصل إلى عدة اتفاقات في تلك المجالات.

أخيراً، وبغية الانتهاء من ترسيم حدودنا البرية المشتركة، طلبنا إلى البلدان الضامنة أن تقدم اقتراحاً من شأنه أن يساعد على تحقيق أهداف السلام والصداقة والتفاهم وحسن النية. وتحقيقاً لتلك الغاية، قبلت حكومتنا الطابع الملزم لذلك الاقتراح، بموافقة برلماني بلدينا. وهذه هي الطريقة التي حققنا بها السلام الذي نعلم به شعبنا الآن.

يمكننا أن نورد عدة دروس يمكن أن نستخلصها من تلك العملية ولها صلة بمناقشة اليوم المفتوحة.

أولاً، ينبغي التذكير بأننا، بوصفنا دولاً أعضاء، عهدنا إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. لا بد من التشديد على أن الالتزام بحل نزاعاتنا الدولية بالوسائل السلمية قد تعهدت به كل دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتحقيقاً

العضو الشقيقة. واصلنا، من خلال التعاون داخل الجماعة الكاريبية، الدعوة إلى اتخاذ القرار 2699 (2023)، الذي يأذن، في جملة أمور، بنشر بعثة دعم أمني متعددة الجنسيات في هايتي لمساعدة الشرطة الوطنية الهايتية في إعادة إرساء الأمن وتحقيق مستوى معقول من الاستقرار للحالة ميدانياً، ونشكر شركاءنا في كينيا على قيادتهم بشأن تلك المسألة.

وفي ذلك الصدد، نشكر مرة أخرى أعضاء مجلس الأمن على استجابتهم لذلك النداء. ولم يوفر ذلك القرار الحاسم دعماً قيمياً لحكومة هايتي فحسب، بل إنه يساعد أيضاً جميع أعضاء الجماعة الكاريبية في حماية البيئة الأمنية الإقليمية من الذين قد يسعون إلى استغلال الثغرات الأمنية في مناطق النزاع. وبوصفنا دولاً جزرية صغيرة نامية، ندرك تماماً أن عدم الاستقرار في بلد واحد من بلدان الجماعة الكاريبية يمكن أن يزعزع استقرار المنطقة بأسرها.

وأغتنم هذه الفرصة لأشدد على أهمية تعميق التعاون بين المجتمع الدولي وآليات الأمن الإقليمية في الجماعة الكاريبية وتوفير المساعدة التقنية وبناء القدرات لآلياتنا الإقليمية، بغية الحفاظ على هدفنا الجماعي المتمثل في ضمان السلام والأمن في المنطقة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

**السيدة خيمينيس أليغريا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية):** يبنى السلام بالحوار وتبادل الأفكار وممارسة الاستماع إلى الآراء الأخرى. والتسوية السلمية للمنازعات ليست سوى قبول الآخر كما يقبل المرء نفسه.

إن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة تتميز بالتزامها بالدبلوماسية المتعددة الأطراف واستخدام المساعي الحميدة والوساطة والمؤسسات القضائية لتسوية خلافاتها.

وعلى سبيل المثال، في أمريكا الوسطى أنشئ مؤتمر واشنطن للسلام في بداية القرن العشرين أول محكمة دولية دائمة، هي محكمة العدل لأمريكا الوسطى، لحل النزاعات في المنطقة دون الإقليمية. وقد

حاسم بالنسبة للجماعة الكاريبية. وتعرف أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأنها "منطقة سلام"، ليس لمركزها الذي تفخر به كمنطقة خالية من الأسلحة النووية فحسب، بل أيضاً لمبادراتها التعاونية الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين.

إن السلام والأمن دعامتان مهمتان في السياسة الخارجية للدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية. وفي ذلك السياق، تواصل الجماعة الكاريبية اغتنام الفرص في إطار الأمم المتحدة ومع شركائها الثنائيين والإقليميين للإسهام في الخطة المتعلقة بالسلام والأمن العالميين. وفي إطار الجماعة الكاريبية، نعقد بانتظام اجتماعات رسمية على المستوى الوزاري وعلى مستوى رؤساء الحكومات لمناقشة المسائل المتصلة بالسلام والأمن. وتشمل آلياتنا الإقليمية الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية، التي تضطلع بالمسؤولية المباشرة عن البحث والرصد والتقييم والتحليل ووضع المشاريع المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال الأمن الإقليمي للجماعة الكاريبية.

وبالإضافة إلى التعاون الإقليمي بشأن السلم والأمن، تعاونت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، على الصعيد الثنائي ومنطقة، مع أطراف ثالثة لتطوير مواقف مشتركة في اللجنة الأولى للجمعية العامة، وكذلك في مجلس الأمن، بشأن المسائل المتعلقة بالسلم والأمن. وإسهامنا في جدول أعمال السلام والأمن الدوليين واضح في مجالات مكافحة الإرهاب، ونزع السلاح النووي، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأسلحة الدمار الشامل، وتبادل المعلومات الاستخباراتية مع السلطات الإقليمية وسلطات الطرف الثالث. كما أن مشاركتنا مع أطراف ثالثة قد أسفرت عن المساعدة التقنية وبناء القدرات لأنظمتنا الأمنية وهيكلها الأساسية.

ومن الأهمية بمكان أننا نكفل أن نهجنا في متابعة جدول أعمال السلام والأمن الإقليميين، بما في ذلك من خلال الشراكات مع أصحاب المصلحة الخارجيين، يحترم قيمنا الديمقراطية ويتقيد بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ومن المسائل الأمنية الرئيسية للجماعة الكاريبية عملنا مع المجتمع الدولي لإحلال السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في هايتي، الدولة

المكسيك، بصفتها مضيضة للاتفاق الموقع في عام 2021 بتيسير من النرويج، تنشيط عملية التفاوض والحوار بين حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية والمعارضة المتجمعة في المنصة الموحدة لفنزويلا والتي أدت، قبل بضعة أيام فقط، إلى اتفاقات مهمة جدا. والمكسيك أيضا أحد البلدان الضامنة لحوار السلام بين حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني وستستضيف الجولة الخامسة من المحادثات.

إن المجتمع الدولي يمر بمنعطف تاريخي يجب عليه فيه اليوم أكثر من أي وقت مضى أن يؤكد من جديد سيادة القانون ويعززها وأن يلتزم بالتسوية السلمية للنزاعات. وتؤكد المكسيك مرة أخرى التزامها بالقانون الدولي وتعددية الأطراف والحوار. وفي النهاية، من خلال التحدث مع بعضهم البعض يمكن للناس الوصول إلى تفاهم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

**السيد بن جامع (الجزائر) (تكلم بالفرنسية):** أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، مرة أخرى على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكر السيد ثابو مبيكي، الرئيس السابق لجنوب أفريقيا؛ السيدة ميشيل باشليت، الرئيسة السابقة لشيلى؛ السيد خالد الخياري، الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ؛ والسيدة جوزيفينا إيتشافاريا ألفاريس على إحاطاتهم الاستهلاية لمناقشتنا المفتوحة اليوم. ويود وفدي أن يشدد على ما يلي.

أولا، إن حل النزاعات بالوسائل السلمية كان دائما متجذرا في المبادئ التأسيسية للدبلوماسية الجزائرية. ونحن مقتنعون بأن الحوار والوساطة والتفاوض ليست مجرد أدوات لحل النزاعات ولكنها أيضا وسيلة لمنع حدوث أزمات أخرى. إن إسهام الجزائر في حل الأزمات في بيئتها المباشرة - سواء في إطار الاتحاد الأفريقي أو الأمم المتحدة أو حتى على المستوى الثنائي - كان دائما قائما على أولوية الحوار والتفاوض.

وكما هو معروف، شرع بلدي في عام 2015 في عملية وساطة شاقة فيما بين الأطراف المالية، توجت بتوقيع اتفاق السلام

تعزز ذلك الموقف المؤيد للتسوية السلمية للنزاعات في عام 1948 بالتوقيع على المعاهدة الأمريكية المتعلقة بالتسوية السلمية، المعروفة باسم ميثاق بوغوتا.

وبالمثل، في العقد الماضي، ناشدت منطقتنا محكمة العدل الدولية 15 مرة، مما يدل على الثقة التي وضعت في الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة. وفي سياق البلدان الأمريكية، أنشئت مؤسسات متينة، لا سيما لحماية حقوق الإنسان. وقد أصبحت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان مرجعيتين لا غنى عنهما على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية وضامنتين للديمقراطية وسيادة القانون.

وتؤكد المكسيك من جديد دعمها لعمل محكمة العدل الدولية، التي تؤدي، بوصفها محكمة عالمية، دورا أساسيا في التسوية السلمية للنزاعات. ولذلك، منذ عام 1947، اعترفنا بولايتها القضائية الإجبارية. ومع مراعاة الدور المركزي لمحكمة العدل الدولية، سواء في المسائل الخلافية أو الاستشارية، من المدهش أنه حتى الآن، لم تقبل سوى 74 دولة الولاية القضائية للمحكمة، بما في ذلك عضو دائم واحد فقط في مجلس الأمن. ولذلك، ندعو رسميا الذين لم يتخذوا بعد تلك الخطوة الهامة لضمان السلام من خلال القانون إلى أن يفعلوا ذلك.

وفي ذلك الصدد، تؤيد المكسيك الإعلان المتعلق بتعزيز الولاية القضائية لمحكمة العدل الدولية، وهو مبادرة من رومانيا. وسنواصل تشجيع إدراج أحكام تتعلق بالولاية القضائية لصالح محكمة العدل الدولية في المعاهدات المتعددة الأطراف التي نتفاوض بشأنها. ويظهر استعراض سريع لأحدث القضايا التي أحيلت إلى محكمة العدل الدولية أهمية وجود مثل هذه الأحكام المتعلقة بالولاية القضائية لتفعيل ولاية المحكمة العالمية العليا.

وتمشيا مع رغبة المكسيك في خدمة أفضل قضايا البشرية، قدمت أدلتها وخبرتها في مجال التسوية السلمية للنزاعات، التي حققت في عام 1980 نتائج إيجابية جدا لإحلال السلام في أمريكا الوسطى في إطار جهود مجموعة كوننادورا. وفي السنوات الأخيرة، أعادت

ويتيح لنا الموضوع الذي اختير لهذه المناقشة المفتوحة فرصة لمناقشة مسألة تمويل عمليات دعم السلام الحاسمة التي يقودها الاتحاد الأفريقي. وفيما يتعلق بتلك النقطة، أود أن أشير إلى ملاحظات الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، أمام المجلس في نيسان/أبريل الماضي، الذي شدد على ما يلي:

”الحاجة إلى جيل جديد من بعثات إنفاذ السلام وعمليات مكافحة الإرهاب، بقيادة قوات إقليمية وبتنفيذ مضمون يمكن التنبؤ به“.

وبقوله ذلك، أشار أيضا إلى أن الاتحاد الأفريقي شريك واضح في ذلك الصدد. ويؤيد بلدي تأييدا تاما تلك الرؤية، التي تتمسك بروح وثيقة توافق الآراء الأفريقية. ويمكن التحدي الحالي للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الاتفاق على تفسير مشترك لروح الفصل الثامن، مع تكريس أولوية دور مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي لذلك المبدأ أن يتيح للعمليات الأفريقية لدعم السلام، التي يأذن بها مجلس الأمن، إمكانية الوصول الكامل إلى المساهمات القانونية من الأمم المتحدة.

وفي الختام، يجب ألا تغفل جهودنا المشتركة الطبيعة الأساسية للاستثمارات في منع الأزمات. وفيما يتعلق بذلك الموضوع، فإن بلدي مقتنع بأن التخلف التنموي هو السبب الجذري للنزاعات الداخلية. وتحقيقا لذلك الهدف، يعمل بلدي على تنظيم مؤتمر دولي بشأن التنمية في منطقة الساحل. وفي ذلك الجهد الأخوي للقضاء على الفقر والتخلف قرر رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، حشد بليون دولار لتمويل مشاريع التنمية في القارة الأفريقية كإشارة قوية على التزام الجزائر تجاه السلام الدائم في أفريقيا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

**السيد موساييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية):** في البداية، نشيد بالبرازيل على عقد هذه الجلسة الهامة.

إن التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ضروري لتعزيز مقاصد

والمصالحة في مالي. وتمكنت لجنة متابعة الاتفاق من إنشاء قنوات اتصال مباشرة ومنتظمة بين الأطراف في مالي، مما حافظ على وقف الأعمال العدائية لمدة ثماني سنوات طويلة. ولا يزال ذلك الإطار متاحا وتحت تصرف أشقائنا الماليين عندما يرغبون في حل خلافاتهم الحالية واستئناف طريق الحوار، ولا سيما في سياق انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وستبقى الجزائر دائما تحت تصرف أشقائنا الماليين.

وكجزء من جهود الاتحاد الأفريقي، تدعو الجزائر أيضا إلى عملية مصالحة وطنية في ليبيا. وتعمل بلادي، من خلال لجنة الاتحاد الأفريقي المخصصة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا، على الإسهام في الجهود الرامية إلى تنظيم مؤتمر للمصالحة الوطنية الليبية، سيكون أساسيا لتوحيد هياكل الدولة الليبية وتضميد جراح شعبها.

وبالمثل، دعا بلدي، المخلص للمبادئ التأسيسية لدبلوماسيته، إلى حل سياسي للأزمة المؤسسية في النيجر ورفض كل تدخل عسكري أجنبي في البلد. وبلدي سيمد يده دائما إلى أشقائه في النيجر للعودة إلى طريق المصالحة الوطنية.

والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وفقا للفصل الثامن من الميثاق، أساسي لنجاح عملنا المشترك. والشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، في ذلك الصدد، شراكة استراتيجية تقوم على التكامل والمزايا النسبية. وقد أسهم توقيع الإطار المشترك لتعزيز الشراكة من أجل السلام والأمن في عام 2017 في تكثيف الجهود المشتركة لمواجهة تحديات السلام والأمن المعقدة في قارتنا.

والمشاورات السنوية بين الهيئتين الرئيسيتين المسؤولتين عن السلام والأمن، وهما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بشأن جميع المسائل الراهنة تجسيد لرغبة كلا الجانبين في المضي قدما لتعزيز التفاهم المشترك والاستجابات المشتركة. ومن المتوقع تعزيز تلك المشاورات لتتجاوز دورها المتمثل في المراقبة الوقائية والوصفية للتطورات في الحالة الأمنية في القارة.

المنظمة ومبادئها. ولا يحدث ذلك التعاون في فراغ قانوني. فينبغي أن تستند الجهود الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية، أولاً وقبل كل شيء، إلى احترام القانون الدولي والحياد وموافقة الأطراف المعنية.

إن تجربة أذربيجان لما يقرب من 30 عاماً من احتلال أرمينيا المجاورة لأراضيها ذات السيادة، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مثال وتذكير بالحاجة إلى بذل المزيد من الجهد على الصعيدين الإقليمي والدولي لمواجهة سوء تفسير القانون الدولي وحماية سيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

وقد فشل المجتمع الدولي في منع العدوان والتطهير العرقي والجرائم الفظيعة ضد أذربيجان وشعبها وفي ضمان تنفيذ قراراته. ولم تسفر جهود الوساطة التي بذلت في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عن أي نتائج. ولم يؤد الكيل بمكيالين والانتقائية فيما يتعلق بالقانون الدولي ومحاولات الحفاظ على "توازن معقول"، بدلاً من تسمية الأشياء بأسمائها الحقيقية، إلا إلى تشجيع المعتدي.

ولم تشارك أرمينيا قط بإخلاص - أملاً منها في الإفلات من العقاب إلى ما لا نهاية - في عملية السلام ووجهت كل جهودها بدلاً من ذلك لاستعمار الأراضي الأذربيجانية المحتلة، تحت غطاء وقف إطلاق النار وعملية السلام ومنعت فعلياً الوصول الدولي إلى تلك الأراضي لما يقرب من 30 سنة. وكانت هزيمة تلك السياسة مسألة حتمية. وبحلول خريف عام 2020، عندما استؤنفت الأعمال العدائية، كان الوضع مؤشراً على عدم وجود وسائل معقولة أخرى لوضع حد للعدوان والاحتلال، ما يجعل استخدام القوة دفاعاً عن النفس الوسيلة الأخيرة. ونتيجة للحرب التي استمرت 44 يوماً، حررت أذربيجان أكثر من 300 مدينة وبلدة وقرية من الاحتلال. وأذربيجان لم تقا تل كيانا وهمياً أو سكاناً مدنيين، كما تدعي أرمينيا زوراً، بل ضد قوات أرمينيا المسلحة النظامية، فضلاً عن الجماعات الإرهابية والمرتبقة بالخاضعة لقيادتها وسيطرتها.

وفي هذا المنعطف الحرج، نتوقع من المجتمع الدولي أن يحث أرمينيا على التقيد الصارم بالتزاماتها الدولية والكف عن المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة والمشاركة بإخلاص في الجهود الرامية إلى بناء السلام والاستقرار في المنطقة.

ومحاولات بعض الدول غير الإقليمية فرض تجربة ماضيها الاستعماري وحاضرها على جنوب القوقاز وتوسيع نطاق سياساتها القائمة على كره الأجانب في المنطقة، بما في ذلك تسليح أرمينيا ودعم دعايتها التي تحض على الكراهية، لا تخدم السلام. وأذربيجان ثابتة في تصميمها على المضي قدماً في بناء السلام والمصالحة وإعادة الإدماج والتنمية في المنطقة، فضلاً عن ضمان العدالة ومنع وصء أي تهديدات لسلامة ورفاه شعبها وسيادة الدولة وسلامتها الإقليمية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

**السيد بيريس (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية):** أنشأ الآباء المؤسسون للأمم المتحدة المنظمة بغرض صون السلم والأمن الدوليين وتطوير العلاقات الودية بين الدول واتخاذ تدابير مناسبة أخرى لتعزيز السلام العالمي.

وعلى الرغم من آفاق السلام بعد انتهاء النزاع والجهود المبذولة لتحقيق تلك الغاية بتيسير من الشركاء الدوليين، اختارت أرمينيا

المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين. لقد قيل إن مجلس الأمن يمكن أن يفعل المزيد إذا ما اتبع نهجا استباقيا لمنع نشوب النزاعات، بدلا من مجرد الاستجابة للنزاعات الدائرة بالفعل. ويمكن أن يشمل ذلك آليات الإنذار المبكر والمسااعي الدبلوماسية الوقائية لمعالجة النزاعات قبل أن تتصاعد. وبالإضافة إلى ذلك، يُعتقد أنه يمكن لمجلس الأمن والآليات الإقليمية أن يعمل على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، من قبيل الفقر وعدم المساواة وعدم الاستقرار السياسي، من خلال اتخاذ مبادرات إنمائية طويلة الأجل.

وفي التحليل النهائي، يجب القبول دون اعتراض بأنه على الرغم من أن مجلس الأمن قد بذل جهودا كبيرة لتعزيز السلم والأمن العالميين، فإن هناك دائما مجالا للتحسين، ويمكن للمجلس أن يفعل المزيد لمواجهة الطابع المتغير للنزاعات والتهديدات الأمنية في العالم.

ولا يمكن أن ينظر إلى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على أنهم يتصلون من التزامهم المقدس والثقة التي وضعت فيهم لكفالة السلام العالمي. وكما نعلم، فإنهم يتمتعون بنفوذ لا مثيل له على مسائل الأمن العالمي والقدرة على استخدام حق النقض ضد مشاريع القرارات. والواقع أن لهم دورا مركزيا حاسم الأهمية، كونهم الأوصياء على الأمن العالمي، في التوصل إلى تسوية للنزاعات العالمية والإقليمية. وتحقيقا لتلك الغاية، نطالب مجلس الأمن بالوفاء بواجبه المقدس من خلال المشاركة في المسااعي الدبلوماسية الاستباقية؛ وإتاحة توظيف خبراته وموارده في جهود الوساطة؛ وتقديم حوافز للأطراف لتشجيعها على الدخول في مفاوضات وتقديم تنازلات؛ وتقديم الدعم المالي والتقني للمبادرات التي تهدف إلى بناء السلام وتحقيق المصالحة والتي يمكن أن تساعد في تعزيز الآليات المحلية والإقليمية وتشجع مشاركة المجتمع المدني وتيسر الحوار بين الشعوب؛ وأخيرا، إعادة تأكيد التزامه، بشكل جماعي وفردى، بالقانون الدولي، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، فضلا عن كفالة تنفيذ تلك القرارات.

ولذلك نناشد الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس أن يظهروا، جماعيا وفرديا، التزاما قويا بحل النزاعات العالمية وأن يعملوا بشكل

وكانوا يرغبون في تحقيق التعاون الدولي على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية فضلا عن تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. وقد شهدت البيئة السياسية والعسكرية والاقتصادية والإيكولوجية والاجتماعية والثقافية التي تعمل فيها الأمم المتحدة تغيرات كبيرة على مر السنين ولا تزال تتطور، على الصعيدين العالمي والإقليمي.

ويشكل صون السلم والأمن الدوليين هدفا حاسم الأهمية للأمم المتحدة ومجلس الأمن، وهو الهيئة الرئيسية التابعة لها المختصة بذلك العمل. وفي سعينا إلى تحقيق ذلك الهدف المتمثل في صون السلم الدولي والأمن الإقليمي، نرى الأمم المتحدة تعمل بشكل محموم لمنع نشوب النزاعات وحلها وتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار ودعم إعادة الإعمار والمصالحة بعد انتهاء النزاع.

وبصفة عامة، يكتسي صون السلم والأمن الدوليين - بما في ذلك الأمن الإقليمي - أهمية أساسية لتعزيز حقوق الإنسان والتنمية المستدامة ورفاه الشعوب في جميع أنحاء العالم. ولذلك تجدر الإشارة إلى أن الأمم المتحدة تسعى باستمرار إلى تعزيز السلم والأمن على الصعيد العالمي من خلال مختلف برامجها ومبادراتها التي تنفذها عبر وكالاتها العديدة. ونقدر أنه من المستحيل أن نقضي على النزاع والعنف في العالم. ومع ذلك، فقد بذلت الأمم المتحدة جهودا كبيرة للتصدي لمختلف التحديات العالمية وتعزيز تسوية النزاعات بالوسائل السلمية من خلال آلياتها الإقليمية، بما في ذلك الطرق البديلة لتسوية المنازعات، في إطار ولايتها للتسوية السلمية للمنازعات. وتلزم المادة 52 من ميثاق الأمم المتحدة مجلس الأمن بتشجيع التسوية السلمية للمنازعات عن طريق الوكالات الإقليمية، إما بمبادرة من الدولة المعنية أو بإحالة من المجلس نفسه - والهيئة الرئيسية في هذا الصدد هي محكمة العدل الدولية، التي تبت في المنازعات أو تصدر الآراء الاستشارية، مما أسهم في إحلال السلام بين الدول.

والسؤال المطروح هنا هو ما إذا كان بوسع مجلس الأمن أن يفعل المزيد لتعزيز السلم والأمن العالميين، لا سيما بوصفه الهيئة الرئيسية

وخلافاً للتعليق الذي أدلى به، فإن مسألة جامو وكشمير وثيقة الصلة تماماً بمناقشة اليوم في المجلس. فنزاع جامو وكشمير مدرج في جدول أعمال المجلس منذ أكثر من 75 عاماً. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية تنفيذ قراراته.

وينبغي للهند عوضاً عن التذمر طوال الوقت - إذا كان لديها أي احترام للقانون الدولي أو أي شجاعة أخلاقية - أن تنهي حكم الإرهاب الذي تمارسه وتسحب قواتها وتترك الكشميريين يقررون مستقبلهم بحرية وفقاً لقرارات مجلس الأمن. وما فتئت باكستان، وستظل، تسلط الضوء على القمع المستمر الذي يُمارس ضد شعب إقليم جامو وكشمير الذي تحتله الهند بصورة غير قانونية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أدلى الآن ببيان آخر بصفتي ممثل البرازيل.

أود أن أشكر جميع أعضاء المجلس والوفود الأخرى على مشاركتهم في هذا الحدث المميز الذي اقترحته الرئاسة البرازيلية اليوم. وأعتقد أننا قدمنا عرضاً مستفيضاً وقيماً لآراء متعددة وتجارب جيدة فيما يتعلق بالموضوع المقترح لمناقشتنا - التي جاءت في وقت مناسب تماماً لمناقشة إسهامات الآليات والمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية التي تساعد في تعزيز السلم والأمن. إن ما نقوله اليوم من مختلف الزوايا هو إن هناك أملاً في تحقيق السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. فلنأمل أن تنير هذه المناقشة ما نجريه في المجلس من مناقشات والأهم من كل ذلك أن تحرك أعمالنا في مواجهة التحديات المتزايدة التي يتعرض لها السلم والأمن في عصرنا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة 18/10.

بناءً من أجل التوصل إلى تسويات لها عن طريق التفاوض. ويمكن لأدوارهم القيادية ونفوذهم ومواردهم أن تسهم إسهاماً كبيراً في تهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق السلام العادل والدائم.

لقد قيل إن العالم بحاجة إلى نظام شامل، وعادل وإنساني بطبيعة الحال، تُحفظ فيه حقوق الجميع ويُصان السلام والأمن. ومن مصلحتنا ألا يغفل مجلس الأمن عن تحقيق ذلك الهدف من أجل بقائنا.

وكما قال البعض، عندما يتعلق الأمر بالجغرافيا السياسية أو السياسة المحلية ومهارات حل النزاعات وحفظ السلام، فمن الأفضل أن ننسى الأفكار التجريدية المضللة من قبيل الشرق والغرب أو الشمال والجنوب والعرق والتوجه الجنسي ونذكر من نحن حقاً والسبب الحقيقي وراء وجودنا هنا. إن السبب الحقيقي لوجودنا هنا جميعاً هو كفالة تحقيق السلام للمجتمع العالمي. إننا مدينون بذلك لأنفسنا وللمجتمعات العالمية التي نمثلها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** طلب ممثل باكستان الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

**السيد سارواني (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** يجد وفد بلدي نفسه مضطراً إلى أخذ الكلمة مرة أخرى للإدلاء بتعليق موجز رداً على البيان الذي أدلت به ممثلة الهند.

إن أكبر كذبة سمعناها للتو هي أن جامو وكشمير جزء من الهند. إن جامو وكشمير إقليم متنازع عليه ومُعترف به دولياً وليسما يسمى بجزء لا يتجزأ من الهند على الإطلاق. إن تكرار الموقف الخاطئ لن يجعله مقبولاً في أي من الأوقات أو المحافل. وقد بت مجلس الأمن في جميع قراراته بشأن هذا الموضوع بأن الوضع النهائي لكشمير أمر يقرره شعبها من خلال استفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة. وقد قبلت الهند ذلك القرار وهي ملزمة بالامتثال له وفقاً للمادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة.